استراتيجية مقترحة لتفعيل المشاركة المجتمعية بالتعليم الأساسي في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م

د/ إسراء مصطفى محمد الناعم
مدرس أصول التربية
كلية التربية ـ جامعة طنطا

استراتيجية مقترحة لتفعيل المشاركة المجتمعية بالتعليم الأساسي في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م

د/ إسراء مصطفي محمد الناعم

مستخلص البحث:

شهدت مصر في السنوات الأخيرة تغيرًا ملحوظًا في كافة المجالات، لذا كان عليها مواجهة كافة التحديات والأزمات التي تحيط بها على كافة الأصعدة المحلية والإقليمية والعالمية، فقد وضعت رؤية مصر ٢٠٣٠م، وتناولت التعليم الأساسي بشكل كبير، إذ أكدت على ضرورة إلزامية التعليم الأساسي وجعله للجميع، متناولة أسس الإصلاح وآلياته، وذلك في إطار استراتيجي يرسم لمصر مستقبلًا باهرًا، ولكن في الواقع يعاني هذا النوع من التعليم من الكثير من العقبات والمشكلات التي تناولها البحث بالتحليل والنقد؛ لذا فكان حتمًا وضروريًا من المشاركة المجتمعية من أجل تحسين التعليم الأساسي في مصر، فأصبحت المشاركة المجتمعية ضرورية لدعم ومساندة التعليم وتطويره وتحسين جودته النوعية، فالعلاقة بين المدرسة والمجتمع علاقة تكاملية، وتتمثل أهمية البحث الحالي في أهمية المرحلة التي تناولها إذ أن مرحلة التعليم الأساسي أهم مرحلة في حياة الإنسان، فهي التي تعد مواطنًا صالحًا يعي بحقوقه وواجباته، واستخدم البحث المنهج الوصفي القائم على جميع البيانات والمعلومات وتصنيفها تمهيدًا لتحليلها واستخلاص النتائج منها ولملائمته لطبيعة البحث، حيث أمكن من خلاله تحديد المعوقات التي تواجه التعليم الأساسي، ومشكلات المشاركة المجتمعية فيه، والوصول إلى خطة استراتيجية مقترحة لحل هذه المشكلات والمعوقات وتفعيل المشاركة المجتمعية فيه من خلال رؤية مصر ٢٠٣٠م.

الكلمات المفتاحية: **استراتيجية – المشاركة المجتمعية – التعليم الأساسي – رؤية مصر ٢٠٣٠م.**

A proposed strategy for activating community participation in basic education in light of Egypt's Vision 2030

Abstract:

In recent years, Egypt has witnessed remarkable change in all areas. Therefore, it has had to confront all the challenges and crises surrounding it at all local, regional, and global levels. Egypt's Vision 2030 described and addressed basic education extensively, It emphasized the necessity of basic education and making it accessible to all. Addressing the foundations of A strategic framework that charts a bright future for Egypt. However, in reality, this type of education suffers from many obstacles and problems, which the research analyzed and critiqued. Therefore, community participation was necessary to improve basic education in Egypt. Community participation has become essential to support ,assist, develop education. The relationship between school and society is complementary. The importance of the current research lies in the importance of the stage it addresses. The basic education stage is the most important stage in a person's life, which prepares him to be a good citizen, aware of his rights and duties. The research employed the descriptive method based on collecting and classifying data and information in preparation for analyzing it and extracting results from it, It is suitability to the nature of the research, through which it was possible to identify the obstacles facing basic education, and the problems of community participation .The aim is to formulate proposed strategic plan to overcome these challenges and barriers to enhance the frame work of Egypt's Vision 2030.

Key words :**Strategy- Community participation –Basic Education – Egypt's vision 2030**

الإطار العام للبحث :

مقدمة البحث:

يعد التعليم أهم الوسائل التي تقود المجتمع نحو الأخذ بعوامل التقدم والتنمية المستدامة، فضلًا عن كونه أحد الحقوق الإنسانية الأساسية، فهو العقل المفكر، والقلب الذي ينفعل بواقع المجتمع وآلامه وآماله، فالمجتمع المصري لا يستطيع أن يقف بعيدًا عن دائرة التأثر بما يدور حوله من تغيرات، فلا يمكن أن يحافظ على وجوده قويًا وفاعلًا إلا بالوعي التام لمتغيرات الحاضر والاستعداد لكل ما هو قادم استعدادًا واعيًا معتمدًا على الركيزة الأساسية وهي تفعيل المشاركة المجتمعية في مؤسسات التعليم، لاسيما التعليم الأساسي إذ أنه هو اللبنة الأساسية لإعداد مواطن صالح ولكونه الركيزة الأساسية للتعليم في مصر.

ونظرًا للعلاقة الوطيدة بين التربية والمجتمع، فإن مؤسسات التعليم الأساسي لا يمكن أن تعمل بمعزل عن النظام الاجتماعي ككل، فبالرغم من الاستقلالية النسبية للمدارس، إلا أنه لا يمكن اعتبارها مؤسسات مكتفية بذاتها، وإنما طبيعة دورها تجعلها مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بمؤسسات المجتمع إذ تتأثر بها وتؤثر فيها، ومن هنا فأصبحت المشاركة المجتمعية ضرورة لبقاء مجتمعنا، وضرورة قومية لدعم ومساندة التعليم وتطويره، وتحقيق جودته النوعية، وخاصة في ظل التنمية المستدامة والتي تشير إلى أن نظم التعليم الأساسي عليها أن تعيد مراجعة برامجها وأهدافها.

فبالرغم من الجهود المبذولة لتطوير وتحسين نوعية التعليم الأساسي بمصر إلا أنه مازال يحتاج إلى أن يطور ذاته في ضوء الظروف المجتمعية وفي ظل التنمية المستدامة، لهذا فإن المدرسة لا يمكن أن تبقى بعيدة عن مساندة ومشاركة المجتمع لها، وتتمثل تلك المساندة في الموارد المالية والبشرية التي يوفرها المجتمع، وبالتالي فأصبحت المشاركة المجتمعية ضرورة قومية لدعم ومساندة التعليم وتطويره وتحقيق جودته النوعية، كما أنها تعبر عن العلاقة التكاملية بين المدرسة والمجتمع، علاقة تتكامل فيها مسئولية الدولة والمجتمع بكافة فئاته وهيئاته ومنظماته الحكومية وغير الحكومية.

فالمشاركة المجتمعية من أهم محاور التطوير التربوي، إذ أنها تساعد على تقريب المجتمع بكافة مجالاته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والصحية والثقافية من العملية التعليمية، الأمر الذي يتطلب أن تتعدد الهيئات المسئولة عن التعليم الأساسي، ولا تصبح حكرًا على المدرسة فحسب، بل لابد أن يكون للمجتمع بمؤسساته المختلفة دور في دعم وتعزيز التعليم

التعليم الأساسي، إذ أن التعليم بصفة عامة بمثابة القطب الذي يواجه به الفقر، وأساس تحقيق معايير التنمية المستدامة، والتعليم الأساسي بصفة خاصة هو حق جوهري بذاته، ومن هنا يجب تقوية أواصر العلاقة بين المدرسة والمجتمع.

وتأكيدًا لما سبق فيرى (Cornin, 2008) أنه لا يمكن أن نغفل دور المشاركة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة، فالمشاركة نبض المجتمع اتجاه مشكلاته، ويؤكد على أن اتجاهات التنمية المستدامة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار أن تنطلق من إطار مدعوم بقوى الدعم المجتمعي، بما يتضمن وضع السياسات الاجتماعية والتربوية (Cornin, K, 2008, 76)، وبمقدور التعليم الأساسي أن يقوم بدور رئيس في التحول المطلوب إلى مجتمعات أكثر استدامة بالتنسيق مع المبادرات الحكومية ومبادرات المشاركة المجتمعية.

ومن ثم فيعتبر التعليم سلعة، ونجاح تسويق أى سلعة مرتبط بمدى القدرة على تسويقها، إذ تتضمن طلبًا قويًا عليها (جانب الطلب)، والقدرة المميزة على إنتاج هذه السلعة (جانب العرض) ، وبين العرض والطلب نجد المستهلك الذي من حقه أن يبدى الرأي في مستوى جودة سلعته، والتعليم وفق قانون العرض والطلب هو صناعة لا تملك جودتها جهة واحدة، بل إنها صناعة يشارك في إبداعها شركاء النجاح والمتطلعون إلى نظام تعليمي جديد يخرج من إطار ذاتية صياغة القرارات وصناعة السياسات إلى المشاركة المجتمعية المميزة التي تساعد في إيجاد رأيًا عامًا يستوعب مفهوم التطلعات المجتمعية للتعليم (خليل، ٢٠١٩، ٦٦)؛ لذا فالمشاركة حق إنساني أكدته المواثيق الدولية والقومية المرتبطة بحقوق الإنسان، والتي تؤكد حقه في إبداء الرأي، والاشتراك في الشئون العامة لمجتمعه بطريق مباشر أو غير مباشر؛ نظرًا لازدياد الوعي الجماهيري بأهمية التعليم وازدياد الطلب عليه، لدرجة أنه تجاوز الإمكانات المتاحة، فأصبحت الحاجة للمشاركة المجتمعية في تخفيف العبء على عاتق الدولة والمساهمة في توفير الفرص التعليمية لأبناء المجتمع، بالإضافة إلى تطوير التعليم بحيث يصبح مناسبًا لاحتياجات المجتمع (بدير، ٢٠٠٥م، ٢٦٩-٢٧٠).

وتمثل عملية تفعيل الشراكة المجتمعية أحد أهم توجهات الحكومة المصرية والممثلة في وزارة التربية والتعليم كجزء من تطوير العملية التعليمية، كما تقوم بدعم اللامركزية في التعليم وتعظيم المشاركة المجتمعية في السياسات التعليمية، منها القرار الوزاري رقم ٢٨٩ والذي هدف لتفعيل المشاركة المجتمعية على مستوى المدرسة ودعمها من خلال الجمعيات الأهلية على مستوى المديريات والإدارات (محمد وآخرون، ٢٠١٧م، ٣٥٩-٣٦٠)، ومن هنا أصبحت

المشاركة المجتمعية ركيزة أساسية في دعم وزيادة فاعلية المؤسسات التعليمية وتمكينها من تحقيق وظيفتها التربوية، فتمدنا مؤسسات المجتمع المدني بالطاقة اللازمة للتغلب على الكثير من مشكلات التعليم، لاسيما التعليم الأساسي حتى يتحقق التعليم للتميز، والتميز للجميع، فتعد المشاركة المجتمعية إحدى الركائز الرئيسة التي تقوم عليها أسس التنمية المستدامة، فأصبح ينظر إلى التفاعل الإيجابي بين المدرسة والمجتمع بمؤسساته وأفراده أنه الحل الأنسب لتكوين شخصية متكاملة للطالب (جوهر وآخرون، ٢٠١٠، ١٧).

مشكلة البحث:

على الرغم من الجهود المبذولة من وزارة التربية والتعليم للنهوض بالعملية التعليمية، وخاصة مرحلة التعليم الأساسي، إذ جعلت التعليم في هذه المرحلة إلزاميًا وبالمجان وجعلته حقًا أساسيا من حقوق الإنسان، إلا أنها لم تستطع أن تواكب مبادئ التنمية المستدامة، ومن هذا المنطلق فقد أصبحت للمشاركة المجتمعية في مجال التعليم الأساسي أهمية كبيرة خاصة بعد تزايد الدلائل والمؤشرات على أن نجاح العملية التعليمية يتطلب دعمًا حقيقيًا وفعالًا من مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية ورجال الأعمال بما يعرف بالمشاركة المجتمعية.

اعتمادًا على ما سبق تتحدد مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي:

- كيف يمكن عمل خطة استراتيجية لتفعيل المشاركة المجتمعية بالتعليم الأساسي في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيس عدة اسئلة فرعية، يحاول البحث الإجابة عنها وهي:

١) ما الإطار الفلسفي للمشاركة المجتمعية وانعكاستها على التعليم الأساسي؟
٢) ما مبررات المشاركة المجتمعية في التعليم الأساسي؟
٣) ما مستويات المشاركة المجتمعية في التعليم الأساسي؟
٤) ما معوقات التعليم الأساسي بمصر؟
٥) ما الخطة الاستراتيجية المقترحة لتفعيل المشاركة المجتمعية بالتعليم الأساسي في ضوء استراتيجية مصر ٢٠٣٠م؟

هدف البحث:

يهدف البحث الحالي إلى وضع خطة استراتيجية لتفعيل المشاركة المجتمعية بالتعليم الأساسي في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث الحالي في أهمية مرحلة التعليم الأساسي حيث تعد أهم مرحلة تعليمية للفرد، إذ أنها تساعده على اكتساب المعارف والمهارات والخبرات المطلوبة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، كما أنها تساعد الفرد على فهم البناء الاجتماعي وتجعله ملمًا بحقوقه وواجباته ومسئولياته كمواطن فاعل في المجتمع، كما تتحدد أيضًا في أهمية المشاركة المجتمعية لحل مشكلات التعليم الأساسي وتطويره في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م، مع تحليل رؤى هذه المشاركة وآلياتها ومنطلقاتها العامة بما يدعم التوجه نحو إقرارها لمساندة الجهود الوطنية المخلصة لإصلاح وتطوير التعليم الأساسي بمصر.

وفي ضوء ذلك تتطلب التنمية المجتمعية رؤية مستدامة لبناء مجتمعات مزدهرة تعزز المشاركة المجتمعية والتعليم المستمر أساسه التعاون والشراكة بين جميع الأطراف المعنية، ومن هنا تبرز أهمية البحث الحالي فيما يلي:

١) استعراض فلسفة المشاركة المجتمعية في صنع القرار التعليمي.
٢) التأكيد على أسس ومبررات المشاركة المجتمعية في التعليم الأساسي .
٣) الإلمام بمستويات المشاركة المجتمعية في التعليم الأساسي .
٤) الوصول إلي التحديات والعقبات التى تواجه المشاركة المجتمعية في التعليم الأساسي .
٥) الوصول إلى واقع المشاركة المجتمعية في صنع القرار التعليمي.
٦) بناء خطة استراتيجية مقترحة لتمكين المشاركة المجتمعية من صنع القرار التعليمي بمصر في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م لتطوير التعليم الأساسي.

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي ، حيث وصف وتفسير الظاهرة قيد البحث، والكشف عن القضايا المرتبطة بها، وكيفية حلها للوصول إلى نتائج ذات مغزى، وذلك من خلال تقصي ما ورد في أدبيات البحوث المتاحة ذات الصلة بموضوع البحث، ومن ثَّم يتم وفقًا لهذا المنهج تحليل مفهوم المشاركة المجتمعية وفلسفتها وأهدافها، وصولًا إلى خطة استراتيجية مقترحة لتفعيل المشاركة المجتمعية في التعليم الأساسي في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م, واعتمد البحث أيضا على منهج التحليل المستقبلي لاستقراء النتائج المتوقعة في صورة نقاط قوة ، وضعف،

وفرص، وتحديات مفروضة ، فاستخدمت أحد الأساليب الرئيسة للتخطيط الاستراتيجي وهو أسلوب التحليل البيئي "Swot analysis" لتحديد البدائل الاستراتيجية واختيار البديل الأكثر مناسبة.

مصطلحات البحث:

يمكن تحديد مصطلحات البحث فيما يلي:

- **خطة استراتيجية Strategic plan :**

يعتبر مصطلح الاستراتيجية من أهم المصطلحات التي لاقت استحسانًا في السنوات الأخيرة وبخاصة في مجال التعليم بسبب المتغيرات المتلاحقة التي واجهت اتعليم، ومن هنا فقد حظي بمحاولات من الباحثين والمفكرين لدراسته وعلى وجه الخصوص في الميدان التعليمي، وتعددت تعريفاته، ونستعرض أهم هذه التعريفات على النحو التالي:

فالاستراتيجية هي تصور أو رؤية مستقبلية توضع لتحقيق هدف معين على المدى البعيد، وتتسم بمرونة أساليبها إذ تأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل المتوقع حدوثها، والتي تؤثر على تطبيقها بشكل فعلي، كما تتميز بقابليتها للتطوير لتتناسب مع الأحداث الواقعية المرتبطة بها (القرشي، ١٤٠،٢٠٢٤).

وتعرف الخطة الاستراتيجية بأنها عملية نظامية أساسها التغير الحتمي والتعامل مع محاولات صنع المستقبل وتشكيله والاستعداد له، من خلال تحديد عمل المؤسسة الحالي، والهدف الذي تسعى للوصول إليه في المستقبل، ووضع برامج يتم مراعاة جوانب القوة والضعف، والفرص والتهديدات فيها (Dessler, G., 2004, 10).

ويؤكد "الزنقلي" على ما سبق بأن التخطيط الاستراتيجي عملية عقلانية ديناميكية مستمرة تسعى لتحديد اتجاه المؤسسة في المستقبل، والذي يشمل رسالة ورؤية وأهداف المؤسسة، وبناء تحليل بيئي للمؤسسة يضمن تحليل بيئتها الداخلية والخارجية، وتحليل نقاط القوة والضعف، واستغلال الفرص، واستكشاف التهديدات الحالية والمستقبلية، ومن ثم وضع استراتيجية مناسبة للمؤسسة من خلال توظيف نقاط القوة، ومعالجة نقاط الضعف، واستغلال الفرص، ومواجهة التهديدات، من أجل تحقيق أهداف الاستراتيجية (الزنفلي، ٢٠١٠، ٤٨).

ويعرف التخطيط الاستراتيجي إجرائيا بأنه نشاط إداري مؤسسي بعيد المدى، يسعى للوصول لأهداف محددة، ويأخذ بعين الاعتبار جميع المتغيرات الداخلية والخارجية، فيعتمد على

التبصر بوضع المؤسسة مستقبلًا، والاستعداد له، مع إمكانية التعديل والتغيير في الاستراتيجية استجابة للبيئة المتغيرة.

- **المشاركة المجتمعية Community participation :**

تعد المشاركة المجتمعية في التعليم من أهم محاور التطوير التربوي، إذ تعمل على تقريب جميع قطاعات المجتمع، وتساعد في إلقاء الضوء على المدارس، وزيادة مستوى الاهتمام بالتعليم من قبل المجتمع بجميع فئاته وقطاعاته، فهي رابطًا اجتماعيًا يربط بين أفراد المجتمع لفئاته المختلفة، لأنها طريقة تعترف بدور أعضاء المجتمع وتقدير قيمتهم كشركاء متساويين، وتدخل آراؤهم في صميم العمل وتوجيهه (IFRC, 2021).

تعني المشاركة المجتمعية بأنها الإسهامات والمبادرات الفردية أو الجماعية أو المادية أو العينية وتتصف بأنها طوعية وغير ملزمة فهي التوجه الحر للمواطنين للإسهام في تنمية المجتمع وهي وسيله للتفاعل المتبادل لجهود كل اطراف المجتمع والتنسيق بينها من أجل الصالح العام في المجالات المختلفة (أحمد وآخرون، ٢٠٠٨، ٩١)، كما أنها أسلوب عمل جماعي يهدف إلى تحقيق مزايا عديدة للفرد والمجتمع، فهي عملية تتضمن مشاركة الأعضاء المحليين في صنع القرار والانتقال من نظام مركزي إلى نظام لا مركزي ممكن أن يكون له تأثير على المجتمع ككل بما فيه قطاع التعليم (عوض، نخلة، ٢٠٠٥ ، ٢١٥).

تعرف شبكة الايني (INEE) المشاركة المجتمعية للتعليم بأنها الأنشطة التي تسمح بأخذ آراء أعضاء المجتمع وتمكينهم من عملية صنع القرار واتخاذ اجراءات مباشرة بشأن التعليم في مجتمعاتهم، المشاركة المجتمعية تعمل كاستراتيجية لتحديد الموارد المحلية وتعبئتها داخل المجتمع فضلًا عن بناء قدرات التمكين الحقيقي للمستدام، وأن تبنى على الجهود الواقعية بالفعل (INNE, 2010, 80) ويرى "براي" Bray أن المشاركة المجتمعية في التعليم تقع بين طرفين احدهما حقيقي، والآخر غير حقيقي ، أما المشاركة الحقيقية فهي العملية التي يشارك فيها المشاركون طواعية، ولديهم حقوق وواجبات متساوية، أما المشاركة الغير حقيقية فتقتصر على المشاركين الذين يقدمون الاستشارة والمعلومات في التنمية (Bray, 2001, 27).

من خلال التعريفات السابقة توصلت الباحثة إلى تعريف المشاركة المجتمعية بأنها تلك الجهود التي يبذلها القائمون على إدارة المدرسة بالتعاون مع قوى المجتمع المختلفة المنوطه بالتعليم مثل: أولياء الأمور، والجمعيات الأهلية، ورجال الأعمال، وغيرهم من الأطراف الخارجية

المتهمة بالعملية التعليمية؛ وذلك لبناء الجسور من العلاقات التبادلية والتي تهتم بالارتقاء بالتعليم.

- **التعليم الأساسي Basic education :**

يعتبر مفهوم التعليم الأساسي من المفاهيم التعليمية الحديثة التي تبنتها منظمة اليونسكو، على اعتبار أنها تمثل تيارًا أساسيًا لتطوير التعليم الابتدائي والاعدادي، ولقد ظهر هذا النظام في بداية التسعينات، وأخذت به العديد من الدول في آسيا والجزائر والكويت، ويختلف هذا المفهوم عن التربية الأساسية fundamental education والذي ارتبط بالجهود المهتمة بمجال تعليم الكبار، أما التعليم الأساسي فيشير إلى صيغ جديدة من التعليم تهدف إلى سد الحد الأدنى من حاجات الفرد الأساسية في المجال التعليمي من خلال التعليم النظامي أو غير النظامي (البشير، ٢٠٠٤، ٤٣)

كما يمكن تعريفه بأنه تعليم موحد مدته تسع سنوات، يؤكد على مبدأ العدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص التعليمية لأبناء المجتمع، هدفه تحقيق النمو المتكامل للتلميذ وجعله مواطنًا صالحًا واع بأساسيات المواطنة الواعية من معارف ومهارات وأخلاق فيمثل القدر الضروري من القدرات الذهنية والروحية والاتجاهات التي ينبغي للفرد أن ينالها (علي، ٢٠١٧، ٧١)، ويتميز بأنه تعليم متكامل يجمع بين الدراسات الأكاديمية والنظرية، وتعليم شامل ومتوازن يعمل على تنمية جميع جوانب الشخصية، كما أنه تعليم متنوع يلبي حاجات المتعلم في أطوار نموه بما يتسق مع البيئات الطبيعية والاجتماعية والثقافية (قمر الدين وأخرون، ٢٠١٢، ١٦).

تأكيدًا على ما سبق فإنه تعليم الزامي موحد وتكاملي يشمل جميع الأطفال في سن التعليم، وهو حق لجميع الأطفال بدءًا من سن ست سنوات، تلتزم الدولة بتوفيره لمده تسع سنوات (ست سنوات ابتدائي + ثلاث سنوات اعدادي)، ويهدف إلى اندماج المتعلمون في الحياة العملية لمواجهة تحديات الحاضر والمستقبل، ويتسم بالمرونة لمن فاتهم فرص التعليم النظامى.

- **رؤية مصر ٢٠٣٠ "Egypt vision 2030" :**

تعرف بأنها أجندة وطنية أطلقت في فبراير ٢٠١٦م، تعكس الخطة الاستراتيجية طويلة المدى للدولة، وتم صياغتها لتكون بمثابة خارطة طريق تعظم الاستفادة من امكانيات مصر وميزاتها التنافسية، وتمثل نقلة نوعية في حياة الإنسان المصري على جميع الأصعدة بحلول

٢٠٣٠م، إذ تنقله نقلة حضارية شاملة فتوفر حياة لائقة وكريمة للمواطنين قائمة على العدالة الاجتماعية والاقتصادية من خلال تخطيط مستقبل التنمية المستدامة، والانتقال بمصر إلى مصاف الدول المتقدمة (وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الإداري، ٢٠١٤، ٩).

و رؤية مصر ٢٠٣٠ في التعليم هى رؤية هدفها إتاحة التعليم والتدريب للجميع بجودة عالية دون التمييز، في إطار مؤسسي عادل ومستدام وكفء، وأن يساهم في بناء الشخصية المتكاملة وإطلاق إمكاناتها لأكثر مدى لمواطن معتز بذاته ومبدع يحترم الاختلاف، شغوف ببناء مستقبل بلاده قادرًا على التعامل تنافسيًا مع الكيانات الإقليمية والمحلية، كما يتم الاهتمام بالبنية التحتية للتعليم عن طريق تجديد المدارس من أجل تحسين جودة التعليم (دهشان محسن، ٢٠١٧ ، ٢٠٧).

وبالتالي فإنها رؤية شاملة ومتسقة تتشارك فيها الجهات الحكومية وغير الحكومية المختلفة، بهدف تحسين مستوى معيشة الإنسان في مختلف جوانب الحياة من خلال التأكيد على ترسيخ مبادئ العدل الاجتماعي، وتسعى التنمية المستدامة من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية حياة الإنسان اجتماعيًا واقتصاديًا وروحيًا، عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو وليس الكمية بشكل عادل ومقبول وديمقراطي.

الدراسات السابقة:

أولًا: الدراسات العربية:

دراسة السماحي (٢٠١٥) بعنوان "المشاركة المجتمعية مدخل لتحسين الأداء المؤسسي للحلقة الثانية من التعليم الأساسي في ضوء معايير الجودة والاعتماد".

هدفت الدراسة إلى تحديد أهم معالم ومعايير ومؤشرات الجودة والاعتماد للحلقة الثانية من التعليم الأساسي، وتوصلت الدراسة إلى أن ضعف التواصل بين أولياء الأمور ومؤسسات المجتمع المدني، وقلة وعي رجال الأعمال باحتياجات ومشكلات التعليم الأساسي.

دراسة منصور (٢٠١٦ م) بعنوان "فعالية المشاركة المجتمعية في مدارس التعليم الأساسي لتحقيق الجودة الشاملة"

هدفت الدراسة إلى الوصول إلى نظام تعليمي يواكب تغيرات المجتمع في ضوء مجتمع المعرفة وتوضيح دور المشاركة المجتمعية في تحقيق الجودة الشاملة في مدارس التعليم

الأساسي، وتم استخدام منهج المسح الاجتماعي، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ثقافة داعمة للمشاركة المجتمعية وتحقيق الجودة الشاملة، ووجود علاقه ذات دلالة إحصائية بين مساندة المؤسسة التعليمية للعمل التطوعي وتحقيق الجودة الشاملة.

دراسة علي (٢٠١٩) بعنوان "تفعيل دور المشاركة المجتمعية في إدارة الأنشطة اللاصفية بمدارس التعليم الأساسي في محافظه الفيوم"

هدفت الدراسة إلى التعريف بالإطار الفكري للأنشطة اللاصفية في مدارس التعليم الأساسي، والتعرف على واقع المشاركة المجتمعية بمدارس التعليم الأساسي في محافظه الفيوم، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي ، توصلت الدراسة إلى ضعف أدوار أطراف المشاركة المجتمعية في إدارة الأنشطة اللاصفية بمدارس التعليم الأساسي في محافظة الفيوم.

دراسة عبد الحميد (٢٠٢٠م) بعنوان "تفعيل دور المشاركة المجتمعية في صنع القرارات التعليمية بمدارس التعليم الأساسي في مصر، تصور مقترح"

هدفت الدراسة إلى الوقوف على دور تفعيل المشاركة المجتمعية في صنع القرارات التعليمية بمدارس التعليم الأساسي في مصر، وتم استخدام المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى وجود قصور في تفعيل المشاركة المجتمعية في صنع القرارات التعليمية بمدارس التعليم الأساسي بمصر، ووجود تضارب بين التشريعات واللوائح المنظمة لعملية التعليم والواقع وانتشار ثقافة التعليم التقليدي.

دراسة إبراهيم (٢٠٢٢ م) بعنوان "تفعيل دور المشاركة المجتمعية في تلبيه متطلبات تطوير الأداء المؤسسي لرياض الأطفال الحكومية دراسة ميدانية على محافظه الشرقية"

هدفت الدراسة إلى الوقوف على الإطار المفاهيمي للمشاركة المجتمعية وفلسفتها وأهدافها ومتطلباتها وتحديد المعوقات التي تحولها عن تلبية متطلبات الأداء المؤسسي لرياض الأطفال الحكومية، واستخدمت المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى أن المشاركة المجتمعية تساعد على تبادل الخبرات بين المدرسة والمنزل، وأن جمعيات رجال الأعمال لا تسهم في توفير الاحتياجات المدرسية.

دراسة شمسان (٢٠٢٣ م) بعنوان "دور المشاركة المجتمعية في التعليم الأساسي أثناء الأزمات : اليمن – تعز"

هدفت الدراسة إلى الكشف عن دور المشاركة المجتمعية في التعليم الأساسي أثناء الأزمات في مدينه تعز من وجهه نظر بعض فئات المجتمع وقد استخدم المنهج الوصفي، واستخدم استبانة كأداة للبحث العلمي، وتوصلت الدراسة إلى أن الفئات المجتمعية المشاركة هي المتطوعون للمنظمات والمبادرات الأهلية وأولياء الأمور والعلماء والنقابات التعليمية ثم رجال الأعمال، وتمثلت أنواع المشاركة المجتمعية بالتخطيط والتنفيذ والدعم المادي والتعليم والتدريب والتواصل والتنسيق والتطوع.

دراسة عبد المعطي (٢٠٢٣ م) بعنوان التخطيط التشاركي بين المؤسسات الحكومية والأهلية لتطوير خدمات المحليات بالمجتمعات الحضرية

هدفت الدراسة إلى تحديد واقع التخطيط التشاركي بين المؤسسات الحكومية والأهلية لتطوير خدمات المحليات بالمجتمعات الحضارية وتحديد أبعاد التخطيط التشاركي وتحديد المعوقات التي تواجهه، والمقترحات لتفعيله في تطوير خدمات المحليات بالمجتمعات الحضارية واعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بالعينة العشوائية البسيطة للعاملين بحي شرق وحي غرب بمدينه أسيوط، وكذلك للعاملين بمؤسسة مصر الخير فرع أسيوط، ونموذج للمؤسسات الأهلية بالمجتمعات الحضرية.

دراسة حسن (٢٠٢٤ م) بعنوان "آليات الشراكة المجتمعية بين الجامعة والهيئة العامة لتعليم الكبار لدعم المشروع القومي لمحو الأمية دراسة وصفية بين منظور طريقة تنظيم المجتمع".

هدفت الدراسة إلى تحديد مستوى آليات الشراكة المجتمعية بين الجامعة والهيئة العامة لتعليم الكبار لدعم المشروع القومي لمحو الأمية، واعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي، وتوصلت الدراسة إلى أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات المسؤلين بجامعة أسيوط والهيئة العامة لتعليم الكبار بالنسبة لتحديدهم لمستوى آليات الشراكة المجتمعية بين الجامعة والهيئة العامة لتعليم الكبار لدعم المشروع القومي لمحو الأميه، كما أنه توجد فروق جوهريه دالة إحصائيًا بين استجابات المسؤولين بجامعة أسيوط والهيئة العامة لتعليم الكبار بالنسبه لتحديدهم لمقترحات تطوير الشراكة المجتمعية بين الجامعة والهيئة العامة لتعليم الكبار لدعم المشروع القومي لمحو الأمية، كما أنه لا توجد فروق دالة إحصائيًا بين استجابات المسؤولين بجامعة أسيوط والهيئة العامة لتعليم الكبار بالنسبة لتحديدهم لمقترحات تطوير الشراكة المجتمعية بين الجامعة والهيئة العامة لتعليم الكبار لدعم المشروع القومي لمحو الأمية.

ثانيا: الدراسات الأجنبية:

دراسة دبا اليس (٢٠٠٠) Debbie Ellis

بعنوان " تحسين نجاح الطلاب من خلال المدرسة والأسرة والمشاركة المجتمعية "

استهدفت هذه الدراسة تحسين نجاح الطلاب من خلال التعاون بين المدرسة والأسرة والمجتمع، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك عدة عناصر يمكن أن تحقق ذلك تمثلت في الآباء والاتصال والتعاون مع المجتمع ووسائل الاعلام، وأوصت بضرورة إنشاء موقع لمدارس المشاركة المجتمعية حتى يمكن الاتصال المباشر مع هذه المدارس بسهوله ويسر .

دراسة ريتشارد هوجن (٢٠٠٠) Richards, P. Hogan

بعنوان: "صنع القرار المبني على المشاركة المجتمعية قيادة المديرين مبنية على تيسير الأمور وشعور المعلمين بالفاعلية".

بينت هذه الدراسة دور المشاركة المجتمعية في اتخاذ القرار والتخطيط الجيد لتحسين أداء الطلاب، كما سعت إلى التعرف على مدى قدره المعلمين كفريق في اتخاذ القرار، وتوصلت الدراسة إلى أن مشاركة المجتمع المدني والآباء مع المعلمين في ظل قيادة مدرسية ناجحة تؤدي إلى تحسين البيئة التعليمية للطلاب .

دراسة دهاكا يونسكو(٢٠٠١): Dhaka UNESCO

بعنوان " المشاركة المجتمعية والتعبئه الاجتماعية في التعليم الأساسي".

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر المشاركة المجتمعية في مواجهه المشكلات والعقبات في التعليم الأساسي وتوصلت إلى أنه لن يتم تنفيذ برامج التعليم للجميع إلا من خلال تعاون المنظمات الحكومية مع المنظمات غير حكومية .

دراسة شياومبو جوسيف (٢٠٠٥): Chimombo Joseph

بعنوان: " قضايا التعليم الأساسي في البلدان النامية، استكشاف خيارات السياسات من أجل تحسين التعليم".

هدفت الدراسة إلى وضع حلول مقترحة في قضايا التعليم الأساسي للبلدان النامية، وتوصلت إلى أن التعليم ضرورة اجتماعية وتطوير التعليم الأساسي ما هو إلا وسيلة لتحقيق

التقدم والازدهار ومفتاح للتقدم التكنولوجي المنشود، كما توصلت إلى ضرورة توفير التعليم الأساسي للفئات المحرومة والمهمشة والاهتمام بتعليم المرأة .

دراسة ماكسويل ازيباه (٢٠٠٨): Maxwell Aziabah

بعنوان: "تحسين المشاركة المجتمعية في إدارة التعليم الأساسي حاله منطقه نانكانا".

هدفت الدراسة إلى معرفه أثر دور مؤسسات المجتمع المدني في التغلب على مشكلات التعليم الأساسي في منطقة نانكانا، وتوصلت إلى أن المشاركة المجتمعية واحده من أهم الاستراتيجيات الأساسية لحل مشكلات التعليم الأساسي، إذ لا تستطيع الحكومة وحدها حل هذه المشكلات ومواجهة هذه التحديات .

التعليق على الدراسات السابقة:

تختلف الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة فيما يلي:

١) ركزت بعض الدراسات على دور المشاركة المجتمعية في تطوير التعليم بعامة، بينما ركزت الدراسة الحالية على مرحلة التعليم الأساسي بصفة خاصة نظرًا لأهمية هذه المرحلة فهي حجر الأساس في العملية التعليمية.

٢) ربطت بعض الدراسات السابقة بين المشاركة المجتمعية والجودة الشاملة، بينما ربطت الدراسة الحالية بين المشاركة المجتمعية ورؤية مصر ٢٠٣٠م.

٣) هدفت بعض الدراسات السابقة على إيجاد حلول وتقديم مقترحات لحل مشكلات التعليم الأساسي، بينما هدفت الدراسة الحالية على وضع خطه استراتيجية مقترحة لتفعيل هذا الدور في ظل رؤية مصر ٢٠٣٠م .

٤) مما سبق يتضح أنه من الممكن الاستفادة من الدراسات السابقة في وضع الاستراتيجية المقترحة لتفعيل المشاركة المجتمعية في التعليم الأساسي ف

٥) ي ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م.

خطة السير في البحث :

انتظم إعداد البحث في خمسة محاور رئيسة على النحو التالي:

المحور الأول : فلسفة المشاركة المجتمعية في التعليم الأساسي , والذي تضمن (أسس المشاركة المجتمعية في التعليم الأساسي , وأسس بناء المشاركة المجتمعية الفعالة في التعليم الأساسي وفق رؤية مصر ٢٠٣٠ م).

المحور الثاني: مبررات ودواعي المشاركة المجتمعية في التعليم الأساسي .

المحور الثالث: مستويات المشاركة المجتمعية في التعليم الأساسي , والذي تضمن (أطراف المشاركة المجتمعية في التعليم الأساسي).

المحور الرابع : معوقات التعليم الأساسي والمشاركة المجتمعية في مصر .

المحور الخامس : خطة استراتيجية مقترحة لتفعيل المشاركة المجتمعية بالتعليم الأساسي في مصر في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ م , والذي تضمن (ركائز الاستراتيجية ,قيم الاستراتيجية, مراحل الخطة الاستراتيجية , المتطلبات الرئيسة بشأن تنفيذ الاستراتيجية , إجراءات تنفيذ الاستراتيجية).

وفيما يلي تناول ذلك تفصيلاً :

المحور الأول: فلسفة المشاركة المجتمعية في التعليم الأساسي:

يُعدَّ التعليم أحد أهم الركائز التي تعتمد عليها الدول في تحقيق طفرات النمو الهائلة في كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهو أملها في اللحاق بركب الدول المتقدمة، لذا سعت الكثير من الدول لتطوير سياساته ونظمه واتخذت إجراءات واستراتيجيات وخططًا متباينة لتحقيق هذا الغرض خاصة في مرحلة التعليم الأساسي، إذ أنه هو قاعدة السلم التعليمي في مصر وأساس لبناء الوحدة الوطنية والقومية، وتهدف هذه المرحلة إلى تحقيق الأهداف العامة للتربية، وإعداد المواطن الصالح في مختلف جوانب شخصيته الجسمية والعقلية والروحية.

كما يمثل التعليم الأساسي انعكاسًا سابقًا لاهتمامات المجتمعات عبر العصور المختلفة، وتبدو أهمية هذه المرحلة في أنها وعاء التكييف المؤثرة، والتكوين الفعال لشخصية التلاميذ، ففيها تنصهر قوالب أفكارهم وعلى صحة مناهجها تصح نفسياتهم أو تعتل، وتتحدد معارفهم التي تلازمهم ملازمة الظل، وقد جاءت الوثيقة العالمية الخاصة بحقوق الإنسان عام ١٩٨٤م، فأكدت أهمية هذه المرحلة لدى جميع الدول ونادت بضرورة التوسع فيه، والنهوض به (العبيدي، ٢٠٠٤، ٩٥).

كما أن التطورات الحادثة تشير إلى أن نظم التعليم عليها أن تعيد مراجعة برامجها وأهدافها، لأن التعامل مع كل هذه التطورات يتطلب تعليمًا قاعديًا أساسيًا للجماهير على مستوى من الجودة النوعية يتناسب مع متطلبات العصر واحتياجاته، ومن هنا وبالرغم من كل الجهود التي تبذل لتطوير التعليم الأساسي، وتحسين كفاءته في حاجة إلى المزيد، ولهذا فإن المدرسة لا يمكن أن تبقى قائمة بدون مساندة وتأييد من المجتمع الذي أنشأها لخدمته، وتتمثل تلك المساندة في الموارد المالية والبشرية التي يوفرها المجتمع؛ فالمشاركة المجتمعية أصبحت ضرورة بقاء لمجتمعنا وضرورة قومية لدعم ومساندة التعليم وتطويره وتحقيق جودته النوعية، كما أنها تعبر عن صياغة جديدة للعلاقة بين المدرسة والمجتمع، علاقة تتكامل فيها مسؤولية الدولة والمجتمع بكافة فئاته وهيئاته ومنظماته المحلية والدولية (غنيم، ٢٠٢٢، ٥).

لقد ظن البعض في السابق أن المدرسة هي المكان الوحيد للتعليم باعتبارها المؤسسة التعليمية المختصة بذلك، ولكن أكد الواقع أن للتعليم وسائط متعددة تتمثل في: الأسرة، ووسائل الاعلام، ودور العبادة وجماعة الرفاق، وغير ذلك من المؤثرات التربوية، لذا لا يمكن اعتبار المدرسة منعزلة عن المجتمع، ولا يمكن فهم الإنسان بمعزل عن المجتمع والبيئة المحيطة ؛ فالترابط بين المدرسة والمجتمع ترابط عضوي وكل منهما في حاجة لوجود الآخر وتطوره (مهنا ٢٠١٤، ٢)، وهنا تكمن أهمية المشاركة المجتمعية في التعليم، وبخاصة التعليم الأساسي في أنها تعمل على زياده تحصيل الطلاب، مما ينعكس ذلك على زيادة أعداد الطلاب الملتحقين بالمدارس، والمحافظة على بقائهم، كما تؤثر على أداء المدرسة وفعاليتها بشكل ملحوظ (Dash, 2004).

تقوم فلسفة المشاركة المجتمعية على أساس أن تطوير التعليم وإصلاحه لم يعد مسؤولية الدولة فحسب، بل هو قضية مجتمعية وعملًا وطنيًا، مما يقتضي بالضرورة بمؤسسات المجتمع المحلي والمعنين بالعملية التعليمية من الأفراد، ورجال الأعمال، والأحزاب، وأولياء الأمور دعم النظام التعليمي، ومن هنا أصبحت المشاركة المجتمعية ضرورة حتمية لتطوير وإصلاح التعليم في ضوء مفهوم التنمية المستدامة (سنقر، ٢٠٠٥ ، ٦٣)، ومن هنا أكد تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣ على أن المشاركة المجتمعية في التعليم تمثل خيارًا استراتيجيًا وطلبًا ضروريًا في مجتمعنا الراهن، باعتبارها أداة مهمة للارتقاء بجودة العملية التعليمية، وأحد سبل مواكبة الثورة العلمية والتكنولوجية (برنامج الأمم المتحدة الانمائي، ٢٠٠٣، ٦).

تأسيسًا على ما سبق، فإن المشاركة المجتمعية تعد إحدى الأدوات التي من خلالها يتم النهوض بالمجتمع والعمل على تحسين مستوى حياة المواطنين، من خلال إسهام أبناء المجتمع تطوعًا في جهود التنمية سواء بالتمويل، أو بالعمل أو بالرأي، وحث الآخرين على المشاركة، إذ أن المشاركة المجتمعية تعد ركيزة رئيسة في دعم وتحسين التعليم، وزيادة فاعلية المؤسسات التعليمية وتمكينها من تحقيق وظيفتها التربوية، فمن خلالها تبرز أهمية إعادة هندسة النظام القومي للتعليم، والبيئة التنظيمية للمؤسسات التعليمية لتحقيق مبادئ التنمية المستدامة؛ فبمشاركة المجتمع المدني أفراد وهيئات حكومية، وغير حكومية تسهم في زيادة الكفاءة في التنفيذ، بالإضافة إلى تعزيز الاستدامة والانسجام الاجتماعي، فالمشاركة المجتمعية تعزز التوافق المثمر والحلول الابتكارية.

وتؤكد فلسفة المشاركة المجتمعية في عمل مدارس التعليم الأساسي على زيادة الشفافية وملاحظة جميع عمليات التعلم والموارد التعليمية وإدراجها في المناهج الدراسية وتعزيز الابداع الذي يحتفظ بالأهمية الثقافية لمحتوى الموضوع ومكونات التعليم بما يؤدي إلى احتضان أوسع للثقافة وطرائق التعليم، كما يسهم في تشجيع المجتمع على التطوع والتبرع برأس المال المادي والبشري لصالح العملية التعليمية (Rose, 2003) ؛ فالمشاركة المجتمعية إحدى العوامل الرئيسة التي تسهم في نجاح المجتمعات، وتساعد في الحفاظ على استمرارية الحياة عن طريق تخطيط وادارة وتنفيذ الخطط والاستراتيجيات فهي تأتي نتيجة لتكاتف أعضاء وأبناء المجتمع، والعمل لهدف واحد فضلًا عن ذلك فتؤدي إلى الارتقاء بالمجتمع في ظل التنمية المستدامة، عن طريق العمل الجماعي والتطوعي، وجمع المعلومات وتحليل البيانات، وتحديد المشكلات، وفرض الفروض، وتقديم الحلول، ووضع استراتيجيات قابلة للتنفيذ، وإدارتها وتوظيف الجهود والاختبارات المختلفة للعمل على نجاحها.

أ- أسس المشاركة المجتمعية في التعليم الأساسي:

تعد المشاركة المجتمعية أهم المرتكزات الأساسية لكافة الاستراتيجيات التنموية الفعالة، فالتنمية لا تقوم على جهد فردي، وإنما تقوم على جهد المجتمع كله، إذ تعمق انتقاء الفرد للمجتمع الذي يعيش فيه، فهي أداة تشجع الجميع على المساهمة الاجتماعية المخططة؛ فبالمشاركة المجتمعية ينمو الشعور القومي، وتعلو قيم المواطنة والانتماء والتعاون وتختفي قيم الاتكال والعزلة والفردية، ومن هنا فتقوم على أسس معينة متمثلة فيما يأتي:

- المساهمة في تحسين الأداء المدرسي، من خلال مجلس الأمناء الذي يساعد في التخطيط لأهداف المدرسة والمتابعة والتنفيذ والتقويم.
- تقوية الدور التعليمي للمدرسة، حيث إطلاق الفرص أمام الجهود المجتمعية لمؤازرتها في جهودها التربوية ولتأكيد دورها الأكاديمي.
- غرس العديد من القيم الإنسانية الإيجابية كالتعاون والانتماء والتماسك والمواطنة.
- تقليل العبء الإداري الملقى على عاتق المعلمين ومديري المدارس.
- مواجهه مشكلات التعليم والتصدي لها مثل الدروس الخصوصية والتسرب من التعليم (جمال الدين وآخرون، ٢٠١٦، ٦٩٦).
- تحسين العملية التعليمية والمؤسسات التعليمية النظامية وغير النظامية.
- التنظيم واستخدام الموارد المادية والبشرية المقدمة من الشركاء.
- حشد كل الجهود وتعبئة جميع الموارد، وتحقيق التعاون والتكامل، من أجل دفع عجلة التقدم والتنمية داخل المجتمع.
- تنمية الشعور بالمسؤولية وتنمية جوانب الدقة في العمل (حباكة, ٢٠١٠، ٢٢١: ٢٢٣).

في ضوء تلك الأسس يتضح أن المشاركة المجتمعية في التعليم الأساسي تزيد من درجة الانتماء للمجتمع المحلي، وتعمل على إرساء قواعد الثقة بين الأفراد والجماعات والمؤسسات، وتعزز الممارسات الديمقراطية في حل مشكلات التعليم الأساسي والنهوض بالعملية التعليمية، فتتعدد اتجاهات المشاركة المجتمعية بين اتجاه وقائي يقضي على أيه مشكلة قبل وقوعها، وآخر علاجي يعالج المشكلات القائمة بالفعل في التعليم الأساسي ؛ فالمشاركة هي الوسيلة الأكثر فاعلية لجعل الاختيار من بين البدائل أقرب إلى الكمال.

ب – أسس بناء المشاركة المجتمعية الفعالة بالتعليم الأساسي وفق رؤية مصر ٢٠٣٠م :

تعد رؤية مصر ٢٠٣٠م خطة استراتيجية طويلة المدى أطلقتها الدولة المصرية في ٢٠١٦م لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع المجالات , وركزت فيها على التعليم بجميع مراحله بما فيه التعليم الأساسي , ووضعت له أهدافاً استراتيجية من أجل تحقيق جودته وفق النظام العالمي , واهتمت بتطوير أساليب التعليم والتعلم (رئاسة الجمهورية ,٢٠١٥ , ١٣٩) .

وتستهدف الرؤية الاستراتيجية للتعليم في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ إتاحة التعليم بجودة عالية دون تمييز في إطار مؤسسي وكفء ومستدام ومرن , و أن يكون متمركزاً على المتعلم القادر

على التفكير والمتمكن فنياً و تقنياً وتكنولوجياً , و أن يساهم أيضاً في بناء شخصية متكاملة و إطلاق إمكانياتها إلى أقصى مدى لمواطن معتز بذاته مستنير ومبدع , يحترم الاختلاف وفخور بتاريخ بلاده وشغوف ببناء مستقبلها قادراً على التعامل تنافسياً مع الكيانات الإقليمية والعالمية (دهشان ,٢٠١٧ , ٢٠٧) , ومن هنا فالعلاقة بين التعليم الأساسي والتنمية المستدامة علاقة وطيدة فتحقيق التنمية المستدامة لا يتم بدون تعليم جيد , فالتعليم الجيد يمكن أفراد مجتمعه من تحقيق التنمية المستدامة في التعليم الأساسي , فالتنمية المستدامة قضية مصيرية ومستقبلية تتحكم في أوضاع الأجيال القادمة وهذا هو شرط الاستدامة .

حددت خطة التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠ م سبعة عشر هدفاً أساسياً تمثلت فيما يلي :

١ – **القضاء على الفقر:** ويعنى القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.

٢– **القضاء التام على الجوع :** ويعنى القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.

٣– **الصحة الجيدة والرفاهية:** ويعنى ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.

٤– **التعليم الجيد :** ويعنى ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.

٥– **المساواة بين الجنسين :** يعني تمكين الفتيات من التعليم .

٦– **المياه النظيفة والنظافة الصحية:** ويعنى ضمان توافر المياة وخدمات الصرف للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.

٧– **طاقة نظيفة وبأسعار معقولة:** ويعنى ضمان حصوله الجميع بتكلفه ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.

٨– **العمل اللائق ونمو الاقتصاد:** ويعنى تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة المتكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.

٩– **الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية:** ويعنى إقامة بنية تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع وتشجيع الابتكار.

١٠– **الحد من أوجه عدم المساواة :** يعنى الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.

١١– **مدن ومجتمعات محلية مستدامة:** ويعنى جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود.

١٢- **الاستهلاك والإنتاج المسؤولان** : ويعنى ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.

١٣- **العمل المناخي:** ويعنى اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.

١٤- **الحياة تحت الماء:** ويعنى حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.

١٥- **الحياة في البر:** ويعنى حماية النظم الأيكولوجية البرية وترميمها، وتعزيز استخدامها على نحو مستدام وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي.

١٦- **السلام والعدل والمؤسسات القوية** : ويعنى تشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

١٧ - **عقد الشراكات لتحقيق الأهداف** : ويعنى تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة (وزارة التربية والتعليم , ٢٠١٧, ٨).

وتتمحور التنمية المستدامة حول أربعة أبعاد رئيسة وهي كالآتي :

١- **البعد الاقتصادي** : تهدف التنمية المستدامة إلى تحسين الوضع الاقتصادي للدولة , والنهوض باقتصاد البلاد الفقيرة , و إجراء تخفيضات متواصلة في مستويات استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية .

٢-**البعد الاجتماعي** : فتضمن تنمية بشرية هدفها تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم , فضلاً عن مشاركات المجتمعات في صنع القرارات التنموية المؤثرة في حياتهم , بالإضافة إلى تحسين فرص التعليم والاهتمام بالتماسك الاجتماعي بالمحافظة على الهوية الثقافية واحترام الثقافات المختلفة .

٣- **البعد البيئي** : تسعى التنمية المستدامة إلى ترشيد الموارد القابلة للنضوب , بهدف ترك بيئة مماثلة للأجيال القادمة لعدم وجود بدائل لهذه الموارد , ومراعاة القدرة المحدودة للبيئة على استيعاب نفايات الأنشطة البشرية .

٤- **البعد التقني** : تعزز التنمية المستدامة البحث والتطوير لتحسين آداء المؤسسات الخاصة , واستحداث أنماط مؤسسية جديدة تشمل مدن تكنولوجية , ولدت فرص عمل جديدة , وساهمت في تقليص الفقر , وتحويل المجتمع إلى مجتمع معلوماتي (عثمان , ٢٠٢٥ , ٢٤) .

من خلال أهداف وأبعاد التنمية المستدامة المذكورة في رؤية مصر ٢٠٣٠ م تحتل المشاركة المجتمعية أهمية متزايدة ؛ لكونها تسهم في توفير موارد إضافية وتدعيم الشفافية وتحقيق استجابات تعليمية مرنة تلبي احتياجات البيئة المحلية , وتفعيل هذه المشاركة يتطلب آليات واضحة مثل: نشر الوعي المجتمعي، وتوثيق الصلة بين المدرسة والمجتمع , وتمكين المجالس التعليمية من آداء أدوار فاعلة في صناعة القرار التربوي , وفتح المجال أمام ابتكار حلول تعليمية مستدامة تتناسب مع البيئة المحلية تسهم في ترسيخ مفهوم المشاركة المجتمعية بهدف تحقيق تنمية مستدامة .

المحور الثاني: مبررات ودواعي المشاركة المجتمعية في التعليم الأساسي:

يعد العمل التطوعي ظاهرة إنسانية موجودة منذ القدم في المجتمع، وإن اختلفت في حجمها وشكلها واتجاهها والدافع لها، وقد هدفت السياسة التعليمية إلى تجويدها من خلال مشاركة جميع الهيئات والأفراد لأصحاب المصلحة، إذ أن التعليم قضية عامة تشغل كل الناس، وتمس حياتهم وحياة أبنائهم، الأمر الذي يتطلب ضرورة مشاركة جميع الفئات في قضاياه وسياساته ؛ فالمشاركة المجتمعية تؤدي دورًا مهمًا في تطوير التعليم ليس من خلال المشاركة والدعم المادي والموارد المتاحة فحسب، بل بتكوين فكر مجتمعي يسهم في تحقيق تعليم متميز.

لذا فتعتبر المشاركة المجتمعية ركيزة أساسية في تحسين التعليم وزيادة فاعلية المؤسسات التعليمية وتمكينها من تحقيق وظيفتها التربوية، ومن هنا فأصبحت مؤسسات المجتمع المدني ضرورة بقاء تمدنا بالطاقة المضافة، والتي من خلالها تتغلب على العديد من مشكلات التعليم وتقضي على الفجوة بين الموارد المتاحة والطموحات الهائلة التي من خلالها تحقق التعليم للتميز، والتميز للجميع، فالمشاركة المجتمعية لها دور فعال في عملية التنمية في المجتمع (جوهر، وآخرون، ٢٠١٠، ٣٠٨)، فعملية التطوير التنموي للمجتمع تنبع من تطوير آداء المدرسة إذ ينظر إلى التفاعل الإيجابي بين المدرسة من ناحية، وبين المجتمع المحلي بمؤسساته وأعضاءه، ونقاباته، وإعلامه بأنه الطريق الأمثل لتحسين التعليم وتكوين شخصية متكاملة للتلميذ من جميع جوانبه المعرفية والوجدانية والمهارية.

تظهر أهمية المشاركة المجتمعية في تخفيف العبء على كاهل الدولة، من خلال مساهمة الخبرات الموجودة في المجتمع الخارجي في قيادة العملية التعليمية، إذ أنه نظرًا لازدياد الوعي الجماهيري بأهمية التعليم، ومن ثم ازدياد الطلب الاجتماعي عليه لدرجة أنه تجاوز الامكانيات المتاحة، وأصبحت الحاجة ماسة للمشاركة المجتمعية والمساهمة في توفير الفرص التعليمية لأبناء المجتمع وتطوير التعليم، بحيث يصبح ملائمًا لاحتياجات المجتمع، كما أن تلك المشاركة تسهم في تحسين الآداء المدرسي من خلال مجالس الآباء والأمناء، والبحث عن موارد كافية لإنجاز المهمات التعليمية المطلوبة (شطا، ٢٠١٦، ٨٠)، فإطلاق الفرص أمام الجهود المجتمعية وانطلاقها على مستوى مجالس الآباء والأمناء بالمدارس، أو على مستوى الجمعيات الأهلية أو الهيئات الدولية قوة ينبغي أن تتزايد لتقوية المؤسسة التعليمية كمؤسسة ينبغي للجميع الإسهام في تقدمها، ولتأكيد دورها التعليمي لا إعاقته والبحث عن أفضل السبل لدعم وغرس الأخلاق والقيم الإيجابية (جمال الدين , ٢٠٠٣، ١١).

تأسيسًا على ما سبق، تبرز مبررات المشاركة المجتمعية في التعليم الأساسي من خلال عدة جوانب مهمة تدعم جودة التعليم، وتعزز العلاقة بين المدرسة والمجتمع، ومن أبرز هذه المبررات ما يلي:

- عدم قدرة كثير من الحكومات على تحمل تمويل وإدارة التعليم وتوفيره لجميع المواطنين نتيجة الزيادة السكانية، كما أنه من أبرز مبررات ودواعي المشاركة المجتمعية في التعليم الأساسي هي انتشار مبادئ الديمقراطية والمشاركة واللا مركزية في اتخاذ القرار سواء سياسيًا أم تربويًا، مما أدى إلى ضرورة اشتراك قطاعات المجتمع المدني إلى جانب الحكومة في عملية صنع القرار، وتمويل وإدارة العملية التعليمية، وظهرت الحاجة إلى أفكار وإبداعات جديدة فيما يتعلق بالعملية التعليمية، والتي قد يوفرها المجتمع المدني بشكل أفضل من الحكومات كونها الأخيرة مقيدة بسلسلة طويلة من التعقيدات البيروقراطية (حسن , ٢٠١٧، ٣٦٠).
- الحاجة إلى توفير الموارد المالية لتجويد التعليم كرد فعل طبيعي للحاجة إلى مدارس جديدة لتخفيف كثافة الفصول وإدخال التكنولوجيا المعاصرة، وتوفير التمويل الكافي بمدخلات النظام التعليمي كتدريب وتأهيل المعلمين، وبناء المناهج المتطورة وتطوير الإدارة المدرسية، وتجويد نوعية الطلاب، وتجويدها بغية إصلاحه وتطويره (العجمي ٢٠٠٧، ٩٢: ٩٥).

- توفير نظم ملائمة للمراقبة والتقويم، حيث يتلازم مع هذا النظام فريق للتقويم الذاتي مكونًا من "مدير المدرسة –الوكلاء – مسئول وحدة التدريب – رئيس مجلس الأمناء – نائب رئيس مجلس الأمناء"، وكذلك فريق للتقويم الخارجي من خارج المدرسة بغية تحقيق جودة التعليم من خلال المشاركة المجتمعية (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٥).
- تقليل الفاقد التعليمي وتحقيق عائد تعليمي وتربوي يتكافئ مع الجهد المبذول وتحسين جودة المنتج التعليمي، أي توفير تعليم ذي نوعية جيدة وتحقيق النمو المتكامل للتلاميذ حسيًا وعقليًا وخلقيًا.
- تحقيق التعاون والتنسيق بين مختلف الأطراف المعنية بالعملية التعليمية وإعادة هيكلة المدرسة وتنمية حب العمل التطوعي، ونتيجة لزيادة الأطراف المشاركة فإن هناك إمكانية في الحصول على المزيد من الأفكار، ووجهات النظر والحلول الممكنة الناتجة عن الجهد المشترك لأن المشاركة تعني زيادة عدد المشاركين من أفراد المجتمع وهذا يزيد الوعي العام، كما أنه يحقق العدالة والمصارحة بين الأفراد مما يزيد من المساندة.
- تقليل السلبيات التي يعاني منها التعليم الناجمة عن المركزية الشديدة في إدارتها ؛ فالمشاركة المجتمعية تعمل على تفاهم المجتمع للمشاكل والمعوقات التي تعاني منها المدرسة، والعمل على وضع أنسب الحلول لها، حتى تؤدي المدرسة رسالتها على أجمل وجه، وبالتالي تقليل المخاطر حيث تتوزع الخسائر على عدد أكبر من المشاركين مما يقلل حجمها.

تؤدي المشاركة المجتمعية في العملية التعليمية إلى:

١. تحمل المجتمع وأولياء الأمور لمسؤولية مساندة المدرسة لتحسين نوعية المنتج التعليمي، وذلك بزيادة معدلات الأداء للتلاميذ الموهوبين وذوي الاحتياجات الخاصة.
٢. إعداد مواطنين صالحين لديهم وعي بواجباتهم وحقوقهم نحو مجتمعهم، وتنمية المشاركة الاجتماعية والمسؤولية والانتماء للوطن والاتجاه الايجابي نحو المدرسة.
٣. توفير الدعم المادي والمعنوي لتلبية احتياجات المدرسة، مما يساعد على نجاح العملية التعليمية، ويساهم في حل بعض المشكلات التي يعاني منها التلاميذ مثل: الرسوب، والتسرب، والعدوانية، والاغتراب وتعاطي المخدرات وغيرها.
٤. تفهم المجتمع وأولياء الأمور للنجاحات والانجازات التي تحققها المدرسة والمساعدة على فتح ميادين جديدة للتعاون بينهم.

المحور الثالث: مستويات المشاركة المجتمعية في التعليم الأساسي:

المشاركة المجتمعية مفهوم معمم يمثل مجموعة متنوعة من مستويات مشاركة المجتمع، ويمكن تصنيفها لثلاثة مستويات:

١) **المشاركة بالحد الأدنى:** وهذه المشاركة لا تؤثر بشكل كبير على المجتمع.
٢) **المشاركة الجوهرية:** تعني المشاركة الفعالة النشطة في اختيار وتنفيذ أهداف الأنشطة بما يجعل من الممكن رصد مسارات وتقدم هذه الأنشطة من الخارج.
٣) **المشاركة الهيكلية أو المنهجية:** يصبح مشاركة المجتمع هي المبدأ التنظيمي للمشروع نفسه؛ فالمجتمع يكون عنصرًا أساسيا من إدارة المشروع التعليمي (Sullivan - owomoyela & Brannelly, 2009).

كما تمثل المشاركة المجتمعية مستويان آخران وهما:

١) **المشاركة المباشرة:** تتمثل في الإقبال على الأنشطة التطوعية بدءًا من عضوية الجمعية العمومية أو الترشيح في الانتخابات لعضوية مجلس الأمناء والاشتراك في الأنشطة التي تمثل الرأي الآخر داخل المدرسة، مناقشه الأمور العامة والخاصة بالمدرسة ومسيرتها ومستقبلها مع آخرين داخل المدرسة والاهتمام بكل ما يحدث في المدرسة بشكل مستمر.
٢) **المشاركة الغير مباشرة مثل:** المعرفة والاهتمام بما يتم داخل المدرسة وتقديم بعض الجهد والوقت التطوعي والتعاطف مع برامج المدرسة ورسالتها (محمد وآخرون، ٢٠١٧، ٣٦٥).

تتحدد المشاركة المجتمعية من خلال مستويات تعمل على تعزيز المفهوم وكذلك من خلال بيان الاختلاف بين هذا المفهوم وباقي المفاهيم معها من جهة أخرى وعلى هذا الأساس تمثل المشاركة المجتمعية خمسة مستويات:

١) **المستوى الأول (المعلومات والوعي)** : يمثل الحد الأدنى من المشاركة وتشتمل على تبادل المعلومات وحملات التوعية العامة والمبادرات التثقيفية.
٢) **المستوى الثاني (التشاور)** : يتم فيه اجراء عملية تشاور المواطنين وأصحاب المصلحة المباشرة وتتضمن تحليلات أصحاب المصالح المباشرة ووضع خرائط للقضايا التعليمية.

٣) **المستوى الثالث (التمثيل)** : يتم فيه تمثيل تفضيلات أصحاب المصالح المباشرة في منتديات السياسة العامة من خلال الدعوة المجتمعية.

٤) **المستوى الرابع (علاقات الشراكة):** يتحول فيها التشاور إلى تعاون فعلي حيث تأخذ منتديات المواطنين زمام المبادرة في وضع السياسات وتنفيذها.

٥) **المستوى الخامس (الرقابة والمراجعات):** يمتلك فيها أصحاب المصالح المباشرة مبادرات لوضع السياسات وتقديم الخدمات والتقييم المناسب (الإنسان والبيئة للأبحاث الإنسانية والاجتماعية ٢٠٠٣، ١٠).

فينبغي على مؤسسات التعليم الأساسي أثناء مرحلة التخطيط أن تحدد نوع المستوى المناسب لها من تنفيذ أنشطة المشاركة المجتمعية لتحقيق أهدافها.

جدول (١)

مستويات المشاركة المجتمعية بالتعليم الأساسي في مصر

المستوى	الهدف من المشاركة
التوعية: هل تريد مؤسسات التعليم الأساسي أن تقوم بالتوعية حول الموضوع فقط أم الحصول على مدخلات من الجمهور حول الموضوع المحدد؟ "إذا كانت الإجابة نعم" يتم الانتقال للمستوى التالي.	تهدف إلى تزويد الجمهور بجميع المعلومات والبيانات المناسبة لفهم الموضوع أو القضية المطروحة للمشاركة ومن ثم يزيد من قدرته على اقتراح الحدود والبدائل.
طلب المشورة: هل تريد المؤسسة أن تحصل على مرئيات الجمهور فقط أم تريد مشاركة الجمهور في معالجة الموضوع المحدد؟ "إذا كانت الإجابة نعم" يتم الانتقال إلى المستوى التالي.	تهدف إلى الحصول على مرئيات أو تعليقات أو ردود الفعل من الجمهور حول الموضوع المحدد للمشاركة من أجل تحليلها وتحديد آلية الاستفادة منها.
بناء القرار: هل تريد المؤسسة أن يشارك الجمهور في كل جانب من جوانب الموضوع المحدد أو القضية ويسهم في إيجاد البدائل أو الحلول المناسبة لاتخاذ قرار مؤسسي أكثر استدامة؟ "إذا كانت الإجابة نعم" فهذا يعني مشاركة الجمهور الواضحة في اتخاذ القرار الحكومي.	في هذه المرحلة تنعكس مرئيات وتوجهات الجمهور على القرار الحكومي الذي تتخذ المؤسسة التعليمية في الموضوع أو القضية المحددة للمشاركة

(دليل المشاركة المجتمعية، ٢٠١٩، ١٠)

من الممكن أن تتم المشاركة المجتمعية للتعليم الأساسي من خلال مستويين آخرين:

١. **المشاركة في التخطيط:** يشمل تحديد الاحتياجات وصياغة الأهداف واختيار الوسائل المناسبة لتحقيق هذه الأهداف، ومن أمثلة المشاركة في التخطيط تشييد مدارس أو غرف صفية أو توفير وسائل تعليمية لمدارس منطقة معينة وتأخذ هذه المشاركة أشكالًا متعددة:

- مشاركة مباشرة وغير مباشرة في المشاريع التي تديرها الوزارة.
- مشاركة المجتمع المحلي في اللجان التربوية المحلية.
- المشاركة في حل المشكلات التي لها علاقة بالبنية التحتية للمدارس كالمواصلات والطرق في المناطق النائية.

٢. **المشاركة في الإدارة:** يتم ذلك من خلال تصميم الأبنية المدرسية واختيار مواقعها وإنتاج الوسائل التعليمية والمشاركة في التعليم المساند للطلاب ضعفاء التحصيل وأفضل مشاركة للمجتمع المحلي في الإدارة عن طريق مجالس الآباء ويمكن للسلطات المحلية المساعدة في التحاق الطلاب الجدد في بداية العام الدراسي وتشجيع أولياء الأمور إلى احترام القوانين وتطبيقها وإجبارهم على إرسال أبنائهم إلى المدارس وتطبيق الإجراءات القانونية إذا رفضوا ذلك في مرحلة التعليم الأساسي (جمال الدين وآخرون، ٢٠١٦، ٦٩٩, ٧٠٠).

من هنا فللمشاركة المجتمعية دور أساسي في إحداث التنمية داخل المجتمع ؛ فالمجتمع بحاجة إلى تعبئة الموارد المادية والبشرية من أجل تطويره في مجالات مختلفة وخاصة التعليم الأساسي ولن يتم تطوير هذا التعليم إلا بتضافر جميع الجهود الوطنية لإحداث التنمية المنشودة وفق رؤية مصر ٢٠٣٠م، لذا يجب مشاركة جميع الأطراف المعنية والتي هدفها هو الصالح العام وتحقيق التقدم للمجتمع بكافة مجالاته.

أطراف المشاركة المجتمعية في التعليم الأساسي:

من أهم سمات المشاركة المجتمعية بوجه عام أنها علاقة بين طرفين أو أكثر ليسوا بالضرورة من نفس الفئة فقد ينتمون إلى خلفيات ثقافية واجتماعية مختلفة ويستطيع المشاركون أن يتعاونوا معا إذا كان لديهم أهداف تكاملية يسعوا لتحقيقها، إذ لابد وأن تكون العلاقة متكافئة قائمة على التعاون والتطوع والوضوح والتبادلية، وأن تستند المشاركة إلى التفاهم والثقة المتبادلة والخبرة وضمان تدفق المعلومات لجميع الأطراف (سواب، ١٩٩٩، ١١).

وتتمثل أطراف المشاركة المجتمعية في الآتي:

- **أولياء الأمور**: فمن الممكن أن يشارك أولياء الأمور في صنع القرار التربوي والإسهام بشكل فعال في رسم رؤية المدرسة المستقبلية.
- **المجالس الشعبية المحلية:** وهي أجهزة شعبية منتخبة من قبل المواطنين بغرض المشاركة في الحياة العامة.
- **الجمعيات الأهلية:** يعتمد نشاطها على التطوع وهي توفر حاجات الجماهير بالطرق الذاتية.
- **الأحزاب السياسية:** تسعى الأحزاب السياسية لتوسيع حجم المشاركة المجتمعية لضمان الحريات العامة.
- **النقابات المهنية:** وهي منظمات شرعية هدفها حماية ورعاية مصالح أصحاب بعض المهن، وتلبية احتياجات المجتمع.
- **مؤسسات المجتمع المدني:** إذ كلما كان المجتمع يضم العديد من المؤسسات المتعاونة كلما ساعد المجتمع في تحقيق أهدافه.
- **جمعيات رجال الأعمال:** يستمد رجال الأعمال قوتهم من خلال امتلاكهم للمال وقدرتهم على تقديم التبرعات المالية والعينية، مما يجعلهم طرف مهم ومؤثر تأثيرًا بالغًا في عملية المشاركة المجتمعية في التعليم (غنيم، ٢٠٢٢, ١٨).

ويتضح مما سبق أن المشاركة المجتمعية في التعليم الأساسي تضم كل أفراد المجتمع ومنظماته المختلفة؛ فأولياء الأمور باعتبارهم مشاركين في المجتمع وهدفهم مصلحة أبنائهم وتحسين العملية التعليمية، أما الأحزاب السياسية فبصفتهم تنظيم اجتماعي يضم العديد من أفراد المجتمع والنقابات المهنية بصفتها تنظيم اجتماعي داخل سلسلة من الأعمال والمهن في سوق العمل ، أما الجمعيات الأهلية فأساسها العمل التطوعي لسد احتياجات المجتمع.

ومن الممكن أن يساهم جميع أطراف المجتمع من أجل جودة وتحسين النظام التعليمي وقد يتم ذلك من خلال نظامًا هرميًا متدرجًا يتكون من سبع مراحل: (بدير، ٢٠٠٥، ٢٧١)

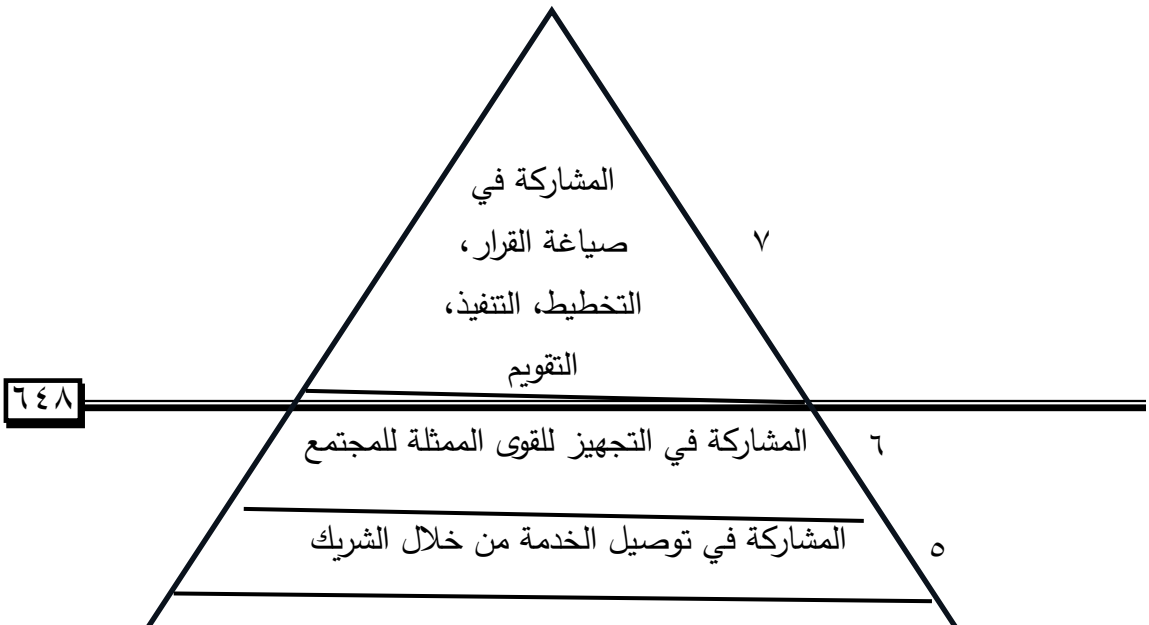

(شكل ١ يوضح مراحل مساهمة أطراف المشاركة المجتمعية في التعليم الأساسي) (بدير، ٢٠٠٥، ٢٧١)

من خلال مشاركة جميع أطراف المجتمع في العملية التعليمية تتحقق العديد من الانجازات، والتي تتمثل في الآتي:

١- انخفاض مستوى التسرب لدى تلاميذ التعليم الأساسي.
٢- ارتفاع الرضا الوظيفي عند جميع العاملين بالمدرسة.
٣- رفع الوعي لأولياء الأمور بالنظام التعليمي وزيادة دعمهم للمدرسة.
٤- حل العديد من المشكلات النفسية والاجتماعية للتلاميذ مثل العنف والسرقة.
٥- رفع الجانب التحصيلي لدى التلاميذ.
٦- اكساب التلاميذ العديد من المهارات المفيدة.
٧- التوسع في إنشاء المدارس.
٨- حل مشكلات المباني والاهتمام بالمعامل والمكتبات.
٩- الاهتمام بالبنية التحتية والتكنولوجية للمدارس.
١٠- تنمية قيم الانتماء والمواطنة.
١١- تحقيق التفاعل والتواصل بين المدرسة والأسرة والمجتمع المحلي وغيرها من الانجازات التي لا حصر لها التي تحدث بفعل تنمية المشاركة المجتمعية في التعليم الأساسي وتحقيق التنمية للمجتمع.

المحور الرابع: معوقات التعليم الأساسي والمشاركة المجتمعية في مصر:

يعد التعليم حجر الزاوية في عملية التنمية والإسراع من النمو الاقتصادي وتيسير الحراك الاجتماعي وتقليص الفقر وتشكل مرحلة التعليم الأساسي أهمية خاصة في مراحل التعليم بوجه عام فهي من أم ركائز التنمية المستدامة في مصر، كما أنها حجر الأساس في حياة المتعلم ، فمن خلالها يتمكن من اكتساب مستوى ثقافي عام ومعارف نظرية كافية.

وبالرغم من الاهتمام المتزايد بالتعليم الأساسي في مصر، إلا أن هناك الكثير من الانتقادات الموجهة إليه من حيث تدني جودة المخرجات التعليمية وعدم مواءمتها مع متطلبات العصر فيواجه هذا القطاع من التعليم العديد من التحديات التي تؤثر على جودة مخرجاته وفيما يلي أبرز المشكلات التي يعاني منها:

١- مشكلات متعلقة بالمعلم:

- ضعف كفاية المعلم المهنية.
- ضعف انتماء المعلم للمهنة.
- عدم مشاركة المعلمين في التخطيط لعمليتي التعليم والتعلم.
- عدم تنفيذ بعض المعلمين توجيهات الموجهين.
- فتح المجال للكثير من المهن غير المعدة لمهنة التعليم للعمل في مهنة التعليم (الصيفي ٢٠١٨، ٧٦٥).

٢- مشكلات متعلقة بمدير المدرسة:

- **قلة الخبرة:** فالبعض منهم لم ينل تدريبيًا على مهام الإشراف الفني وما يتطلبه من مهارات.
- **الأعباء الروتينية:** إذ يجب على مديري المدارس التمييز بين الأعمال التي ينبغي القيام بها بنفسه كالإشراف الفني وما يجب تركه إلى غيره من الموجهين والاداريين.
- عدم التفويض في السلطات فعلي المدير الناجح أن يفوض بعض سلطاته للذين يلمس فيهم الكفاءة.

- **نقص السجلات الإدارية وسجلات الإشراف:** فعلى المدير الاطلاع على هذه السجلات من وقت لآخر ليتابع مدى كفايتها ودقة ما يرصد، وأن يعمل على استكمال سجلات التلاميذ (عامر ٢٠١٠، ١٨٤, ١٨٥).

٣- مشكلات متعلقة بالمنهج الدراسي:

تعاني المناهج الدراسية من قصورها عن تلبية حاجات التلاميذ فيغلب عليها الطابع الأكاديمي وينفصل عن الواقع وعن الحياة والمجتمع، ومن هنا فيواجه التعليم الأساسي قصورًا في مناهجه التي يسيطر عليها الصفة الأكاديمية والنظرية والتي تعتمد على الحفظ والاستظهار وتبعد كل البعد عن التطبيق والبحث (محمد ٢٠١٧، ١٧٩, ١٨٠).

وبطبيعة الحال يتفاعل التعليم مع حركة المجتمع إما سلبًا أو إيجابًا ، صعودًا أم هبوطًا؛ فمن البديهي أن تنعكس الأوضاع المجتمعية في مصر على التعليم، وبخاصة التعليم الأساسي وقد شهدت مصر تقلبات حادة في خريطتها الاقتصادية وتوجهاتها الاجتماعية والثقافية.

كما تعاني مناهج بعض المقررات الدراسية من الصعوبة وكان ذلك سببًا رئيسيًا لاتجاه التلاميذ نحو الدروس الخصوصية، وتعد هذه المشكلة من أهم التحديات التي تواجه الأسر المصرية والتي تزيد من تكلفة التعليم بطريقة غير مباشرة (عتلم ٢٠١٩، ٥٦٨)، ومن هنا أصبحت هناك حاجة ماسة وملحة لإعادة النظر في المناهج الدراسية في مرحلة التعليم الأساسي والاستفادة من المعطيات العلمية الحديثة في مجال استخدام الوسائل التعليمية وعمل خطة استراتيجية تهدف إلى تنمية الطلاب علميا واجتماعيًا ومهاريًا، وتكون هذه المناهج أكثر قدرة على تلبية احتياجات الطلاب والمجتمع.

كما ترجع مشكلات التعليم الأساسي في مصر إلى عده عوامل:

١- عوامل اجتماعية: تتمثل فيما يلي:

- عدم توفر المعامل والمختبرات اللازمة.
- البنية التدريسية غير ملائمة مثل عدم توفر أدوات الأمن والسلامة بها.
- عدم توفر المساحات الكبيرة لممارسة الأنشطة الرياضية.
- عدم توفر المسارح للأنشطة الثقافية.
- العادات والتقاليد التي تؤدي إلى الإحجام أحيانًا عن إرسال البنات إلى المدرسة والوصول بهن لمستوى تعليمي بسيط.

- النزعة إلى الهجرة والتنقل من مكان لآخر مما تسبب في عدم استقرار الأسرة والتلميذ وبالتالي ترك المدرسة.
- عدم توافر الوعي الكافي بأهمية التعليم لدى العديد من الأسر المصرية (الصيفي ٢٠١٨، ٧٦٨).

٢- عوامل أسرية:

يؤثر مستوى الأسرة على تعليم أبنائهم فإذا نشأ التلميذ في أسرة تنتمي إلى طبقة فقيرة ، فهذا حتمًا ولابد سيؤثر فيه وربما يلجأ إلى الشارع، ومن هنا تبدأ حياته بالضياع والانحراف، أما إذا وجد في أسرة من طبقة متوسطة أو أعلى غالبًا ما توفر لأبنائها كل ما يحتاجونه من أدوات ووسائل تعليمية تساعدهم في القيام بالكثير من الأنشطة، كما توفر هذه الأسر لأبنائها الكتب والمجلات والرحلات التي تساعدهم على تنمية ميولهم وتوفر لهم ظروفًا ملائمة للعمل والنجاح وبيئة اجتماعية ونفسية وعلمية تساعد على تحقيق النجاح الأكاديمي (الصاوي ٢٠٢١، ١٦٨,١٦٩).

وتتمثل العوامل الأسرية المؤثرة في التعليم الأساسي في الآتي:

- اضطراب الجو الأسري.
- قسوة أحد الوالدين أو كلاهما.
- التدليل الزائد من الوالدين.
- عدم إدراك ولي أمر الطالب بقيمة تعليم ابنه.
- عدم متابعه ولي الأمر لابنه في المدرسة.
- وفاة أحد الوالدين أو كلاهما.
- تكليف الطالب ببعض المسؤوليات من قبل الأسرة.
- عدم توافر المناخ المناسب للاستذكار.
- كثره عدد الأبناء داخل الأسرة وضعف الامكانات المادية.
- الوضع الاقتصادي لبعض الأسر وحاجتها إلى الإفادة من جهود أبنائها (عيد ٢٠٠٥، ٤٣٠, ٤٣١).

كما يعاني التعليم الأساسي من ضعف مشاركة أولياء الأمور في العملية التعليمية راجعاً إلى ضعف الوعي والدعم المجتمعي وتحديات أولياء الأمور، إذ يوجد بعض الموروثات الداعمة لعدم جدوى المشاركات التطوعية من جانب أولياء الأمور متغافلين لأهميتها القصوى في كسر

الحواجز بين التلاميذ وأسرهم وبين أولياء الأمور والمدرسة فما زال الاعتقاد بأن المدرسة هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن اعداد وتعليم التلاميذ دون أية مساهمة من جانب أولياء الأمور (بشاي ٢٠٢١، ٤٩٠٩).

٣- عوامل اقتصادية:

بالرغم من أهميه التعليم الأساسي إلا أن أوضاعه يشوبها العديد من المشكلات لعل من أبرزها مشكلة التسرب المدرسي، بدأت معالم هذه المشكلة منذ عام ٥٦/ ١٩٥٧ الذي يعتبر أول سنة تنتهي فيها رواسب نظام تعليمي قديم للتعليم الابتدائي ذي الصفوف الأربعة، ولقد حظيت هذه المشكلة بالاهتمام على المستوى العالمي فاهتمت بها منظمة اليونسكو عام ١٩٦٨م وخصصت مؤتمرها الثاني والثلاثون جنيف ١-٩ يونيو ١٩٧٠ م، لدراسة عالمية عن مشكلات خفض الفاقد من التعليم، وكان من أهمها مشكله التسرب (عيد ٢٠٠٠، ٤٢٢)، ويقصد بظاهرة التسرب المدرسي انقطاع الطالب عن الدراسة وعدم إتمام الدراسة وتركه للمدرسة قبل أن يكمل تعليمه، وهي من الظواهر التي تؤثر سلبًا على المجتمع وتعيق نموه وتطوره، فهي من الظواهر المنتشرة بشكل كبير في مختلف المجتمعات لذا يجب تسليط الضوء عليها ومعالجتها (محمد، ٢٠٢٢، ٢٦٤: ٢٦٨).

فتتعرض العملية التعليمية للهدر والفقد الذي يؤثر في النهاية على الفرد الذي هو أساس الإنتاج وأصل التنمية , فالتسرب المدرسي ما هو إلا إهدار للموارد البشرية والموارد المجتمعية والموارد المالية , فيمثل إحدى المشكلات الدراسية الأوسع انتشارًا بين التلاميذ والتي يترتب عليها العديد من المشكلات الأخرى كالإدمان والسرقة وزيادة معدل الأمية في المجتمع وغيرها، ويأخذ التسرب أشكال متعددة كالتسرب الناتج عن عدم الالتحاق بالمدرسة أو التعليم الأساسي والتسرب بين مراحل التعليم المختلفة (عبد الحميد، ٢٠١٩، ١٥٢)، وبهذه الظاهرة يفتقد المجتمع كل عام جزءًا مهمًا من موارده البشرية، كما أن جزءًا كبيرًا من ميزانية الدولة يتم انفاقه على أطفال خارج المدرسة الأمر الذي يترتب عليه زيادة تكلفة التعليم ونقص في عائده، وبالتالي فهي ظاهرة تنبئ بضياع الجهد والبعد عن الهدف المنشود فضلاً عن تأثيرها المزعج على العملية التعليمية بكافة محاورها وعلى مسيرة المجتمع نحو التقدم والتحرر من الهيمنة والتبعية الأمر التي يتطلب مزيد من الجهد للتغلب عليها (عيد، ٢٠٠٠، ٤٢٢, ٤٢٣).

قد ترجع هذه الظاهرة إلى العديد من الأسباب المتعلقة بالطالب وأسرته وأخرى متعلقة بالمدرسة والمعلم فقد ترجع إلى عدم قدره بعض الطلاب على منافسة زملائهم بالفصل وكثرة الواجبات ونظم التقويم والامتحانات التقليدية وصعوبة انتقال الطلاب في الأماكن العشوائية والنائية إلى المدرسة، أما عن الأسباب الاقتصادية فتتمثل في متوسط دخل الأسرة وميزانية التعليم الأساسي، بينما تتمثل الأسباب الاجتماعية في العادات والتقاليد المتعلقة بمنع اختلاط الذكور والاناث، ومنع تعليم الفتيات والزواج المبكر، والفقر بالإضافة إلى الدور السلبي لوسائل الإعلام والدور المهمل لمؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الدينية (محمد ٢٠٢٢، ١٥٦, ١٥٧).

ويعد معدل التسرب من التعليم أحد المؤشرات التي يتم الاعتماد عليها في قياس الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي، ويستخدم معدل التسرب كمقياس عام بتقدير الهدر التعليمي في مختلف المراحل ويحسب بقيمة عدد التلاميذ الذين كانوا مقيدين في فرقة دراسية معينة خلال السنة الدراسية لكنهم أصبحوا غير مقيدين بالفرقة الدراسية التالية في العام الدراسي الثاني على العدد الاجمالي للتلاميذ الذين كانوا مقيدين في هذه الفرقة الدراسية في بداية السنة الدراسية ثم ضرب الناتج × ١٠٠. (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٩، ٣٧).

بالإضافة إلى ظاهرة التسرب المدرسي يعاني التعليم الأساسي من ظاهرة تعدد فترات اليوم الدراسي فهي أحد مؤشرات عجز النسق التعليمي عن تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية، كما يفتقر البنية التكنولوجية في العديد من مدارس الجمهورية وتصبح البنية التحتية متهالكة فتواجه العديد من مدارس التعليم الأساسي مشكلات متعلقة بالبنية التحتية مثل قلة الفصول وتردي حال المرافق الصحية ونقص المعامل والتقنيات الحديثة مما يؤثر سلبًا على البنية التعليمية (عتلم ٢٠١٩، ٥٧٤)

أما عن معوقات المشاركة المجتمعية في التعليم الأساسي فتتمثل فيما يلي:

١- معوقات خاصة بالمواطنين:

فبعض المواطنين على مستوى القطاع الخاص لا يزال لديهم عدم القناعة بأهمية المشاركة المجتمعية نظراً لتكلفتها المادية العالية، والبعض الآخر يرى أن معالجة مشكلات التعليم تقع على الدولة كما يرفض بعض الأفراد المشاركة في خدمة المجتمع وعدم قناعتهم بأهمية الفكرة (محمود، ناجي، ٢٠٠٨، ٤٦).

٢- معوقات خاصة بالمؤسسات التعليمية:

تتمثل في مقاومة المؤسسات التعليمية للتغيير إذ تتسم بالجمود والخوف من إحداث تطور فيها راجعًا إلى جمودية اللوائح والقوانين، الأمر الذي يجعل تلك المؤسسات لا تتحمس للمشاركة وتتردد في ذلك لكونها لا تلمس علاقة تبادلية بين مشاركتها في المشروعات العلمية وما تجنيه في النهاية من مكاسب مادية أو معنوية، بالإضافة إلى المعوقات الإدارية والتنظيمية التي تعرقل مسيرة تقدم النظام التعليمي ولا سيما التعليم الأساسي (عمرو، ٢٠٠٧، ٣٤٩).

٣- معوقات خاصة بالنظام التعليمي: مثل:

- تعدد الفترات الدراسية داخل المدرسة الواحدة.
- انفصال التعليم عن المجتمع.
- جمودية المناهج الدراسية.
- اهتزاز مكانة التعليم نتيجة لتخلي الدولة عن دورها في تعيين الخريجين.
- مقاومه التغيير وتخوف بعض المسؤولين من تقلص صلاحيتهم وقد يكون ذلك راجعًا إلى النظام الذي يجبرهم على بذل المزيد من الجهد في البحث والاطلاع ومتابعة الجديد والسعي المستمر لتطوير مهاراتهم وتجويد آدائهم وأيضًا بافتقادهم ثقافة الجودة والاعتماد والميل إلى العمل المربح السريع.
- سوء توزيع المعلمين على المدارس.
- سوء الحالة الاقتصادية للعاملين في الحقل التعليمي مقارنة بزملائهم العاملين في القطاعات الأخرى كالبنوك والشركات.
- عدم استقرار الهيئة التعليمية في المدارس وعدم جدوى التدريبات (بدير ٢٠٠٥، ٢٩٠, ٢٩١).

ومما سبق، فلقد تعددت معوقات المشاركة المجتمعية في التعليم الأساسي فبعضها يرجع إلى ضعف الوعي بأهمية المشاركة وعدم وجود اليات فعاله للتنسيق بين الجهات المعنية، إلى جانب تحديات مرتبطة بالنظام التعليمي، لذا ينبغي اقتراح خطة استراتيجية لتطوير وتحسين المشاركة المجتمعية في التعليم الأساسي في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ لتطوير أداء منظمات المجتمع المدني العاملة في التعليم وتحقيق النمو والتقدم للمجتمع، وتعد هذه الاستراتيجية بمثابة أرضية الانطلاق في المستقبل وبيئة جيدة حاضرة تضمن تحقيق الأهداف بقدر كبير، كما أنها

تهدف إلى إحداث نقلة نوعية في التعليم عامة والتعليم الأساسي بشكل خاص، بحيث تجعله قادرًا على التعامل مع معطيات العصر الحديث ومواجهة متطلباته المتسارعة.

المحور الخامس: خطة استراتيجية مقترحة لتفعيل المشاركة المجتمعية بالتعليم الأساسي في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م :

لقد أصبح التخطيط سمة من سمات الحياة المعاصرة ، فما من أمة تسعى لتحقيق مستقبل أفضل إلا ولها خطة علمية واضحة المعالم ، وتحظى قضايا التعليم باهتمام كبير ، حيث إن التعليم يكسب أفراد المجتمع الأسس التى تبنى عليها المعرفة؛ لذا فقد أصبح حقاً للجميع، وذلك للاتصال بجميع مناحى الحياة المختلفة ، ومن هنا يجب أن تتم عملية إصلاحه وتطويره وفق مبادئ معينة لا مجال للارتجال فيها، وبذلك التخطيط عنصر أساسى فى العملية التعليمية.

وبطبيعة الحال فإن أى إصلاح فى العملية التعليمية يعتمد على تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية ، ومجانية التعليم وإلزاميته ، وذلك ما نص عليه الدستور المصرى عام ٢٠١٤م فى مادته (١٩): "التعليم حق لكل مواطن هدفه بناء الشخصية المصرية ، والحفاظ على الهوية الوطنية ، وتأصيل المنهج العلمي فى التفكير ، وتنمية المواهب ، وتشجيع الابتكار ، وترسيخ القيم الحضارية والروحية وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز ، وتلتزم الدولة بمراعاة أهدافه فى مناهج التعليم ووسائله وتوفيره وفقاً لمعايير الجودة العالمية". (جمهورية مصر العربية: دستور ٢٠١٤م ، المادة: ١٩، ٧), ولما أكد الدستور المصرى على أهمية التعليم وبخاصة التعليم الأساسي ، انطلاقاً من شعار "التعليم للجميع" "Education for All" وأن التعليم هو أكثر العناصر تأثيراً فى تحسين نوعية الحياة كانت الحاجة ماسة إلى خطة استراتيجية لتحسين هذا النوع من التعليم .

وتأكيداً لما سبق فإنه يجب الانتباه إلى أن عملية التخطيط الاستراتيجي للتعليم الأساسي تتم فى بيئة تتعرض لمجموعة من التحديات ويتوفر لها فرص ، كما أن لها نقاط قوة ونقاط ضعف ، وتعمل تحت قيود ، كما أنه يجب صنع البدائل الاستراتيجية باستمرار للتعديل فى ضوء ما تكشف عنه نقاط القوة والضعف لتستجيب للتغيرات الفعلية أو المتوقعة فى بيئتها ، والتأكد من أن الأنشطة تؤدى عملياً ، ما أنها تراقب فعالية هذه الأنشطة فى تحقيق الأهداف المرجوة منها (غنيمة ، ٢٠٠٥، ٤٣١)، وبذلك فإن التخطيط الاستراتيجى للتعليم الأساسي يساعد على دراسة الوضع الراهن وتشخيص المشاكل التى تواجهه للتخلص منها ، أو تخفيف حدتها ، والاستجابة

لمطالب التنمية ، وحسن تقدير موارد التعليم ، والاستخدام الأمثل لها ، كما يسهم فى التنبؤ بالمستقبل والتحكم فيه وضبطه ؛ وهكذا لا يمكن ترك التعليم الأساسي بلا ضابط ، بل يجب سيره وفق خطة علمية مدروسة (مشعان, الغول ,٢١,٢٠٠٧) ويجب على الخطط الاستراتيجية للتعليم الأساسي أن تراعي الحدود الزمنية وأهدافها والتحديات الحالية والمتوقعة خلال فترة إعداد الخطة وتنفيذها، فإن فقدان حلقة الوصل بين أهداف الخطط والسياسات الاجتماعية والاقتصادية للدولة يفقد الخطط قدرتها على تحقيق أهدافها المعبرة عن هذه السياسات من جهة ، وبالمشروع التنموى الحضارى من جهة أخرى (الحوت,٢٠١٠, ٩٠) ، لذا فلابد من خطة استراتيجية لتفعيل المشاركة المجتمعية فى التعليم الأساسي من أجل تحقيق ديمقراطية التعليم وتحسين العملية التعليمية ، وتوفير صيغ للتعليم الأساسي تتناسب مع البيئات المجتمعية والجغرافية المختلفة.

ومن خلال ما سبق فيعد التخطيط الاستراتيجى ضرورة لازمة لمؤسسات التعليم الأساسي إذ يعمل على تحديد الأولويات المراد تحقيقها ، ويبين المراحل اللازمة للوصول إلى هذه الأهداف مع التركيز على تحليل البيئة الداخلية والخارجية لمؤسسات التعليم الأساسي ، ومعرفة ما بها من نقاط قوة وتعزيزها وما بها من نقاط ضعف للتصدي لها ، وذلك من خلال تدبير الإمكانات المادية والبشرية المتاحة واستثمار الجهود ، والتأكيد على مفهوم الشراكة بين القطاع الحكومى والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية فى تحمل أعباء التعليم الأساسي ، باعتبار أن التعليم قضية أمن قومى ، ومن هنا ينبغي تنمية الفهم والإدراك الواعى لمختلف جوانب العمل الإداري والقيادى داخل مؤسسات التعليم الأساسي ، وتحقيق أدوارهم المتوقعة والمستقبلية من خلال التدريب الكاف على كيفية صياغة رؤية ورسالة تناسب طبيعة التعليم الأساسي فى مصر في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م .

ويعمل التخطيط الاستراتيجي على تمكين مؤسسات التعليم الأساسي من التعامل بفعالية مع جوانب قوتها وضعفها فى مواجهة الفرص والتحديات التى تحويها بيئتها المحيطة ، كما يمكنها من تحديد الغايات التى تسعى إلى تحقيقها وكيفية الوصول لها ، فيعد التخطيط الاستراتيجى وسيلة رئيسة لصنع التغييرات الاستراتيجية الصحيحة والتكيف مع البيئات المتغيرة، وبذلك فيحقق استخدام التخطيط الاستراتيجي فى مجال التعليم الأساسي عدة فوائد ، تتمثل فى رسم صورة النجاح للتعليم الأساسي من خلال تحديد رؤيتها ، ورسالتها ، وأهدافها الاستراتيجية ، فالتخطيط الاستراتيجي هو وسيلة لإدخال التوجه المستقبلي إلى مؤسسات التعليم الأساسي ،

ومدخل التجديد والإبداع واستشراف المستقبل والتعامل مع التحديات التى تواجهه بجدية وثقة (الزنفلي ,٢٠١٢ ,٢١).

ولما كانت التربية المستدامة تستحوذ على اهتمام العالم بأسره ، فلقد صارت من القضايا الملحة التى يجب أن تؤخذ فى الحسبان من قبل أى مجتمع أو أى مؤسسة ، فأصبحت مطلباً أساسياً لجميع المجتمعات ويتمثل جوهر التنمية المستدامة فى تحقيق العدالة الاجتماعية بين الأجيال الحالية والمستقبلية وخاصة فى حصولهم على فرص تعليمية متكافئة ، فتسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق الانسجام بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحفاظ على البيئة وحمايتها ، ومن هنا يجب الاهتمام بتعليم أفراد المجتمع ، إذ ينظر إلى التعليم على أنه استثمار بشري طويل الأجل ، وإن الإنسان هو رأس المال الأثمن الذى يجب تنميته وتعليمه لما لذلك من عوائد ذات فائدة عظيمة على المجتمع ، فالتخطيط التربوي يسهم فى تنمية التعليم المستمر ، كما يؤمن بمزيد من المرونة الاجتماعية.(الزنفلى , ٢٠١٢, ٢٢) , فمن الضروري وضع استراتيجية تؤمن بالمساواة والجودة فى التعليم ، وتراعي أسس العدالة الاجتماعية فى توزيع الفرص التعليمية موحدة الأهداف لتفعيل المشاركة المجتمعية في التعليم الأساسي، تحقيقاً لمبدأ التعليم للجميع ، وتأكيدا علي تكافؤ الفرص التعليمية , فينبغى وضع استراتيجية .

ركائز الخطة الاستراتيجية:

تعتمد الخطة الاستراتيجية لتفعيل المشاركة المجتمعية فى التعليم الأساسي على مجموعة من الركائز الحاكمة والموجهة لأنشطة الخطة ، والتى تعكس قضايا المشاركة المجتمعية في التعليم الأساسي وأبعادها والآمال المعقودة عليها ، وتتمثل ركائز الخطة الاستراتيجية على مجموعة من الشروط اللازمة لضمان نجاح الاستراتيجية ، ومن أهم الركائز التى استندت عليها ما يلى:

- إتاحة فرص تعليمية عالية الجودة لاستيعاب وتعليم جميع التلاميذ في مرحلة التعليم الأساسي بالمجتمع المحلى.
- ربط خطة التعليم الأساسي بالخطط القومية الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمجتمع ، والحرص على تغطية احتياجات المجتمع التعليمية بشمول وعدالة.
- عمل حملات إعلامية للتوعية بأهمية التعليم الأساسي ، وإقامة ندوات ومؤتمرات تثقيفية فى القرى والنجوع عن أهمية التعليم .

- ضرورة وجود برامج لتوعية أولياء الأمور بأن غاية التعليم الأساسي تتمثل فى تكوين شخصية الطالب بالقدر الكاف من الثقافة ، والقدرة على التعامل مع معطيات العصر ومتغيراته.
- تهيئة بيئة التعلم بمدارس التعليم الأساسي لتكون وسيلة جذب للطلاب.
- تعزيز الالتزام بقضايا مكافحة الفقر إذ لا يمكن تحقيق تقدم فى التعليم إذا كان مبنياً على الفقر واللامساواة الاجتماعية ، وربط مشكلة الفقر فى مصر بسياسات وقضايا الأطفال المتسربين وغير الملتحقين بالتعليم ، وتحويل هذه السياسات إلى خطط وبرامج وتحديد الموازنات الخاصة بها لمساعدة هؤلاء الأطفال وإعادة دمجهم فى مؤسسات التعليم.
- الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة فى التعليم الأساسي.
- فتح باب المشاركة المجتمعية والشعبية لكلاً من رجال الأعمال والجمعيات الأهلية فى مجال التعليم الأساسي.
- تفعيل دور المؤتمرات الدولية والمحلية ومنظمات المجتمع المدني في مجال التعليم الأساسي .
- إزالة أوجه التفاوت الطبقى والجنسى بين الفئات التى لا تتلقى الخدمات التعليمية مثل: الفقراء ، أطفال الشوارع ، سكان الريف والنجوع والأماكن النائية والرحل ، مع الاهتمام بتوفير التعليم للفتيات وتحسن نوعيته.
- توفير ما يحتاجونه المتعلمون من التغذية والرعاية الصحية ، فالتعليم لا يتحقق بمعزل عن هذه الأمور حتى يتوفر الدعم البدني والوجداني للطلاب.
- توفير الإحصاءات التعليمية اللازمة من أجل القيام بعملية التقييم للتقدم المحرز نحو التعليم الأساسي.
- يجب أن تتضمن أهداف التعليم الأساسي إكساب الطلاب المواطنة الصحيحة وتنمية الوعى والمسئولية اتجاه الدولة ، وبذلك فإنها تضمن مشاركتهم فى تحقيق وتنفيذ خطط التنمية الشاملة فى المجتمع.
- تدعيم الجهود التعليمية فى مجال التربية التعويضية ، وفتح قنوات الاتصال بين التعليم النظامي والتعليم غير النظامي فى ضوء التعليم المستمر ، والتنمية المستدامة ، وهو ما يقوم على إدماج المتسربين والغير ملتحقين بالتعليم فى أطر تعليمية بديلة تعمل على استقطابهم وتحسين التعليم لديهم.

- علاج ظاهرة التسرب من التعليم الأساسي .
- إعطاء مؤسسات التعليم الأساسي مزيداً من الاستقلالية العالية فى ضوء لا مركزية واعية ورشيدة ومسئولة ، وضرورة استناد التطوير التعليمي إلى اتفاق مجتمعي حقيقي وتجريب مدروس.
- ضرورة إعادة النظر فى المناهج الدراسية بما يحقق ترسيخ الانتماء الوطني ، والتركيز على بناء شخصية متكاملة للطلاب ، ويجب وضع مناهج دراسية خاصة بهذه المدارس تراعى فيها الاحتياجات الفعلية للطلاب ، وعدم حشو المعرفة النظرية ، والاهتمام بالجانب المهاري ، كما يجب أن يكون هناك مرونة لاختيار بعض الموضوعات الدراسية التى تناسب البيئات المختلفة للتلاميذ.
- المرونة فى تحديد مواعيد الدراسة ، وعدم توحيد هذه المواعيد على مستوى الجمهورية ، فيمكن لكل محافظة تحديد مواعيد تتناسب مع بيئات الطلاب.
- توفير عدد كاف من المدراء والموجهين والعمال المدربين فى مجال التعليم الأساسي.
- إعادة الاهتمام بالأنشطة المدرسية ومساواتها فى درجة الأهمية مع بناء الفصول والمعامل البحثية.
- تحسين مستويات الكفاءة فى النظم والإدارة والمشاركة المجتمعية الفعالة، ورفع معدلات التنمية التعليمية فى المناطق المحرومة من التعليم ، والقرى ، والنجوع حيث تحتاج هذه المناطق إلى معاونة الجمعيات الأهلية لهذه المدارس؛ لزيادة مخصصات التعليم بدرجة تسمح لها بتحقيق الأهداف القومية ، وإنشاء نظم إدارية حديثة تتبنى طرق حديثة للعمل.
- توفير الدعم الفنى المستمر ، والتوصل إلى معالجة غير تقليدية لمواجهة المشكلات التى تعانى منها المبانى ، والتصدى للحد من الكثافة العالية فى الفصول الدراسية ، وتوفر عناصر الحماية والأمان بالمبنى الدراسى ، وتطوير المبانى المدرسية بما يتلائم مع معايير الجودة العالمية بمشاركة المجتمع المحلى.
- ترميم وصيانة الأبنية التعليمية ، ودعم المكتبات المدرسية وتزويدها بكل ما هو حديث ، وتجهيز المعامل والمختبرات.
- زيادة نسبة الميزانية المخصصة لتمويل مؤسسات التعليم الأساسي ، واستخدام الموارد بفعالية ومساعدة الجماعات السكانية المهمشة ، والتنوع بين مصادر التمويل التعليمية حيث يشترك فى تمويل مدارس التعليم الأساسي الميزانية العامة للدولة ، والجمعيات الأهلية ، ورجال الأعمال والأحزاب السياسية وغيرها .

- إعادة النظر فى نظم الامتحانات ، ويجب أن يكون التقويم شامل ومستمر فى كل موقف تعليمى ، ويشتمل عقد امتحانات شهرية وسنوية ، شفهية ، وتحريرية.
- وأخيراً المتابعة المنتظمة لما يحرز من تقدم فى تحقيق الأهداف فى مجال التعليم الأساسي، والاستراتيجيات على الصعيد الدولى والإقليمى ، وبذلك تتحقق نقلة نوعية فى التعليم الأساسي من خلال المشاركة المجتمعية في ضوء التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠م .

القيم الحاكمة للاستراتيجية المقترحة :

تتمثل القيم فى المحددات والمعايير التي توجه السلوك الإنساني على جميع المستويات نحوالسلوكيات المرغوبة ، وتتمثل القيم الحاكمة لهذه الاستراتيجية ما يلي:

- **العدالة والإنصاف (Equity)**: أى عدالة توزيع مهام التخطيط والتنفيذ بين أطراف المشاركة المجتمعية وفق جدول زمنى محدد .
- **العقلانية (Rationality):** إذ يجب على جميع اطراف المشاركة المجتمعية التصرف بعقلانية لتحقيق الأهداف المرجوة من الاستراتيجية.
- **الثقة المتبادلة (Mutual trust):** فالثقة والشفافية بين أطراف المشاركة المجتمعية ضرورة لنجاح الاستراتيجية وتحقيق ما ورد برؤية مصر ٢٠٣٠م بشأن التعليم الأساسي والنهوض به.
- **المرونة (Flexibility)** : أي مدى قدرة الاستراتيجية على التكيف مع التغيرات والظروف الطارئة وإمكانية تطويرها وتعديلها بناءً على التغذية الراجعة.
- **الكفاءة (Efficiency)** :يقصد بها مدى استخدام الموارد البشرية المالية الزمنية بشكل اقتصادي لتحقيق الأهداف.
- **قابلية القياس (Measurability)** : فلابد من وجود مؤشرات واضحة لقياس التقدم والنجاح , وتقييم نتائج الاستراتيجية بوسائل كمية ونوعية .
- **الاستدامة (Sustainability) :** بمعنى إمكانية استمرار تنفيذ الاستراتيجية على المدى الطويل ومدى دعمها لبناء شراكات دائمة بين المدرسة والمجتمع المحلي .

مراحل الخطة الاستراتيجية:

يعد التخطيط الاستراتيجى عملية نظامية تمر بمجموعة من المراحل ، والتى يمثلها الشكل التالي:

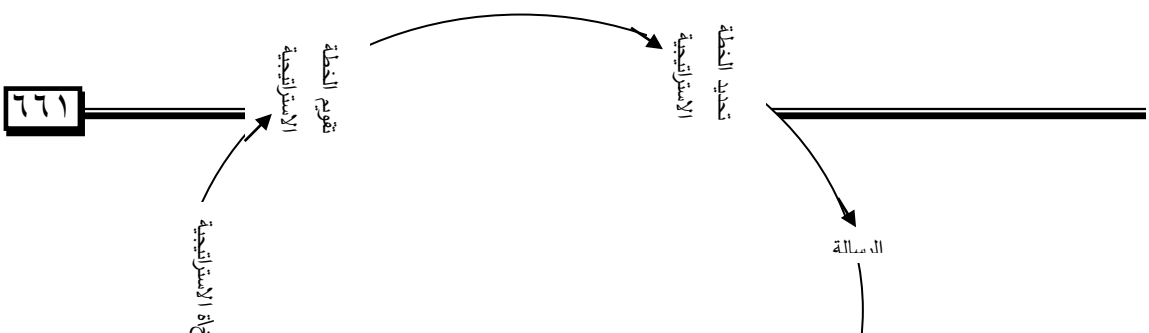

(شكل ٢ يوضح مراحل الخطة الاستراتيجية)

١ـ تحديد الرؤية الاستراتيجية:

تعبر الرؤية عن الطموحات والآمال التى يجب أن تكون عليها المؤسسة فى المستقبل، وتمثل الأحلام المراد تحقيقها وتعد ترجمة إجرائية للرسالة ، وهى أساس الخطة الاستراتيجية ومن الصعب وجود مؤسسة عالية الأداء تحقق نجاحاً مستمراً دون الاستناد على رؤية استراتيجية واضحة المعالم ، هذه الرؤية تؤثر تأثيراً واضحاً على المنظمة ، وإن لم يكن لهذه الرؤية تأثير داخل المؤسسة فإن إعدادها يعتبر مضيعة وإهدار للجهد، لذا ينبغى الاهتمام بصياغة الرؤية وإعدادها إعداداً جيداً لتأثيرها البالغ الأهمية على آداء المؤسسة.(القرشي ,٢٠٢٤, ١٣٩) , وتعبر الرؤية الاستراتيجية للمشاركة المجتمعية في التعليم الأساسي عن طموحات وآمال المجتمع ، فيتم التخطيط فى إطار عملية التنمية المجتمعية الشاملة المستدامة ، والآمال المعقودة من أجل مستقبل أفضل؛ لذا فلا مجال للعشوائية والارتجال فى صنع القرارات ، فالرؤية الاستراتيجية للمشاركة المجتمعة في التعليم الأساسي ما هى إلا مرآة للآمال والطموحات المجتمعية ، وتتمثل تلك الرؤية الاستراتيجية في الآتي :

تقديم تعليم أساسي عالى الجودة لجميع التلاميذ كأحد الحقوق الأساسية للإنسان ،اذ يعمل على إعداد المواطنين الصالحين من أجل بناء مجتمع يقوم على التعلم واقتصاد المعرفة ،

من خلال المشاركة المجتمعية فى ظل عصر جديد يقوم على الديمقراطية فى التعليم , ولتحقيق هذه الرؤية لابد من الاعتماد على رسالة تنموية تستجيب للاحتياجات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمجتمع المصرى مع التأكيد على غرس روح المواطنة .

٢- تحديد رسالة الخطة الاستراتيجية:

تعد رسالة المؤسسة الغاية النهائية من وجودها ، ومن أجلها تستمر ، وبدون تحقيقها لا يكون هناك مبرر لوجود المؤسسة ، فهى تشكل هدف وقيم المنظمة التى تسعى نحو تحقيقها ، وهذه الرسالة تتميز بالثبات لفترة طويلة ، وتتضمن رسالة المنظمة "organization mission" تحديد فلسفة المنظمة والأغراض التنظيمية لها.(عامود ,٢٠٢٢, ٢٠٤) , وتتمثل رسالة الخطة الاستراتيجية لتفعيل المشاركة المجتمعية في التعليم الأساسي فى ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ فى الآتى:

التزام الدولة بتوفير فرص تعليمية متكافئة لجميع التلاميذ بمدارس التعليم الأساسي بمستوى عال من الجودة يتناسب مع المعايير العالمية يمكنهم من التفكير العلمى الإبداعى الناقد ، والتعلم مدى الحياة ، والتزود بالقيم والمهارات ليكونوا مواطنين فاعلين فى مجتمع دائم التغير ، وتوفير صيغ تعليمية مجتمعية تتناسب مع رؤية مصر ٢٠٣٠ م .

٣- تحديد الأهداف:

يتم تحديد الأهداف الاستراتيجية من خلال الاستثمار الأمثل لموارد المؤسسة البشرية والمادية الحالية والمستقبلية وتحويل الرؤية والرسالة إلى واقع ملموس ؛ لذا يجب على المخطط الاستراتيجى فحص ودراسة عدد من نماذج الأهداف الاستراتيجية الموضوعة للمؤسسة ثم يقوم بترجمة الرسالة والرؤية التى تم وضعها إلى أجزاء محددة تمثل الأهداف الاستراتيجية. (عامود ,٢٠٢٢, ٢٠٤) , ويمكن تحديد أهداف الخطة الاستراتيجية لتفعيل المشاركة المجتمعية فى التعليم الأساسي في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ م إلى الآتى:

الهدف العام:

تحسين نوعية التعليم الأساسي وتحقيق جودته النوعية , وتوفيره لجميع التلاميذ في سن الدراسة وتأمين فرص تعليمية متكافئة لجميع التلاميذ في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ م .

الأهداف الاستراتيجية:

١. تطوير الأنظمة والتشريعات التى تكفل تنفيذ الحقوق التعليمية لطلاب مدارس التعليم الأساسي بمصر .
٢. أن تضع قيادات المحافظات برامج التعليم الأساسي فى مقدمة جدول أعمالها.
٣. حرص لجان التعليم على المشاركة فى تحسين التعليم بمدارس التعليم الأساسي.
٤. استثمار البنية الأساسية لمدارس التعليم الأساسي فى أنشطة التنمية وتمكين المجتمع المحلى.
٥. تحديث وتطوير المفاهيم لدى المستويات الإدارية العليا فى مجال التعليم الأساسي بحيث تؤمن بأهدافه وفلسفته حيث تقديم تعليم جيد وفعال.
٦. فتح باب الجهود الذاتية والمشاركة المجتمعية لرجال الأعمال والجمعيات الخيرية غير العاملة فى مجال التعليم الأساسى.
٧. التأكيد على مفهوم التعليم مدى الحياة.
٨. نشر العدل الاجتماعى والاهتمام بحرية الغير والمشاركة فى صنع القرار فى مؤسسات التعليم الأساسي .
٩. تعاون كل من وزارة التربية والتعليم والديوان العام للمحافظات والمحليات ، والجمعيات الأهلية لمحاولة تذليل العقبات التى تواجه مدارس التعليم الأساسي.

الأهداف التنفيذية:

إن آداء نظام التعليم الأساسي فى تحقيقه لأهدافه المتدرجة من العمومية وصولاً إلى الأهداف التنفيذية يعتمد على حلقات متتالية شديدة الارتباط ببعضها ، فإن فقدان أحداها يؤدى إلى انفراط العقد لا محالة ، وهى: السياسة التعليمية والاستراتيجية والأهداف التنفيذية ، وهذا يعنى أن وضع خطة استراتجية دون تحديد السياسة التعليمية لنظام التعليم الأساسي والتى تمثل المبادئ العامة التى توجه التعليم الأساسي ، وتترجم أهدافه ، فإن الاستراتيجية هى طرح للبدائل، وهذه الاستراتيجية لن تحقق أى شئ بوضوح ودقة السياسة التعليمية التى يجب أن تكون مرتبطة الحلقات بأهداف الدولة ومشروعها التنموى الحضارى ورؤية مصر ٢٠٣٠م ، وبذلك فإن الأهداف التنفيذية للتعليم الأساسي بصفة عامة تستند إلى تطوير النظام التعليمي وحل مشكلاته؛ لذا فعند وضع خطة استراتيجية لتطوير المشاركة المجتمعية في التعليم الأساسي ينبغى أن تنطلق من السياسة العامة للتعليم في مصر، وينبغى أن تكون الأهداف قابلة للتطبيق فى الواقع.

وتتمثل الأهداف التنفيذية للخطة الاستراتيجية لتفعيل المشاركة المجتمعية بالتعليم الأساسي في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م على الآتى:

١. توفير بيئة جاذبة وآمنة لجميع الطلاب فى سن التعليم الإلزامى .
٢. تحديث التشريعات المرتبطة بالتعليم الأساسي ذات الصلة بتطوير النظام التعليمى .
٣. تقديم تعليم عالى الجودة لجميع طلاب مدارس التعليم الأساسي كأحد الحقوق الأساسية للإنسان فى إطار مركزى قائم على المشاركة المجتمعية.
٤. دعم اللامركزية فى التعليم من خلال تقديم إطار استراتيجى لتهتدى به جميع مدارس التعليم الأساسي فى جهودها لتطوير التعليم.
٥. تقديم كافة الخدمات الإدارية وفق معايير الجودة والكفاءة وضمان كفاءة متميزة للهيئات الإدارية بمدارس التعليم الأساسي.
٦. توفير فرصة بديلة أمام الأطفال فى سن التعليم الأساسي الذين تسربوا من التعليم أو لم يلتحقوا به لاكتشاف امكاناتهم الكاملة واستثمارها من أجل تحقيق مستقبل أفضل.
٧. إكساب الطلاب الكفايات الأساسية لمجتمع المعرفة ، القائمة على التعليم مدى الحياة واكتساب قيم المواطنة والتسامح.
٨. تمكين الطلاب من التعامل مع المجتمع بتطوراته وتغيراته المختلفة واستيعاب الطلاب لمفاهيم الديمقراطية ، والحرية ، والشورى ، والسلام وفهم الإنسان لذاته ومعرفة حقوقه وواجباته.
٩. الاستجابة لحاجات ومتطلبات الطلاب ، وتمكينهم من مواصلة تطوير أنفسهم من جميع الجوانب العقلية والمهارية والوجدانية.
١٠. العمل على تنوع النشاطات التربوية لإتاحة الفرصة لكل طالب لاكتشاف ميوله ورغباته حتى يتمكن من المساهمة الفعالة فى التنمية الشاملة للمجتمع ، وتخصيص منح وجوائز للطلاب البارزين فى الأنشطة الاجتماعية والعلمية.
١١. القيام بحملة إعلامية مكثفة عبر القنوات التليفزيونية المختلفة لتحفيز الجهود الحكومية والشعبية لمعالجة مشكلات التعليم الأساسي ، كما ينبغى عقد لقاءات تليفزيونية للتوعية بأهمية تلك المشاركة المجتمعية في التعليم .
١٢. إصدار قانون بمنع عمالة الأطفال أقل من ١٦ سنة حتى يتاح لهم الفرصة فى الحصول على التعليم الأساسي.

١٣. زيادة نسبة تمويل التعليم الأساسي في مصر حتى يحقق جودته ، حيث إن نقص التمويل يضعف الفعالية والجودة فى التعليم.
١٤. إنشاء قاعدة بيانات بالمتسربين من التعليم.
١٥. الإعداد والتدريب المستمر للمعلمين والمديرين والموجهين على الطرق الحديثة فى التعليم بالتعاون مع كليات التربية ، ووضع نظام لقياس آدائهم وتقييم لقاءاتهم مع وضع نظام للحوافز المادية.
١٦. قيام الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد بعقد دورات تدريبية لجميع العاملين بمدارس التعليم الأساسي.
١٧. توفير مستوى معقول من التكنولوجيا فى إدارة التعليم الأساسي.
١٨. تبنى دور العبارة دوراً للحث على أهمية التعليم ، ونداء للمواطنين بالمشاركة فكرياً ومادياً ، والتوعية بأهمية التعليم وما يقدمه من خدمات.
١٩. رعاية الطلاب المتميزين والموهوبين ، ومساعدة الطلاب الضعفاء فى التحصيل.
٢٠. تشجيع الجهود الذاتية فى مجال الأبنية التعليمية بمدارس التعليم الأساسي ، والاهتمام بتجهيزات هذه المدارس بالإدارة والتهوية والمرافق ، ومحاولة إصلاح ما تلف منها لتصبح بيئة صالحة لتعليم الطلاب وجاذبة وليست منفرة لهم.
٢١. استخدام أساليب تعليمية متطورة فى مدارس التعليم الأساسي.
٢٢. توفير مناهج تعليمية معاصرة تناسب تغيرات العصر ، وتتناسب مع ميول واهتمامات الطلاب في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ م.
٢٣. مواجهة قضايا التقويم والامتحانات وصولاً إلى التقويم الشامل.
٢٤. التركيز على الوحدة الوطنية فى الموضوعات الدراسية ، وتنمية الشعور بالانتماء والعمل على حمايته ووحدته.
٢٥. توعية أولياء الأمور والمجتمع المحلى بأهمية التعليم .

٤- تحديد البدائل المقترحة:

ويتم ذلك من خلال التحليل البيئى.

التحليل البيئى "تحليل Swot":

يُطلق على التحليل البيئى "Swot analysis" وهى الحروف الأولى من القوة "Strengths"، والضعف "Weaknesses"، والفرص "Opportunities"، والتهديدات "Threats"، كما يسمى أيضاً بتحليل الموقف ويعتبر آداة تخطيط استراتيجى تحقق الاتساق بين

قدرات المنطقة الداخلية عن طريق جوانب القوة والضعف، وبين الظروف الخارجية عن طريق الفرص والتهديدات، ويسهم ذلك التحليل فى تحقيق الانسجام بين المؤسسة والبيئة الخارجية التى تؤثر عليها. (القرشي , ٢٠٢٤ , ١٤٨) , وتشمل البيئة الداخلية لمدارس التعليم الأساسي على التشريعات والقوانين التى تحكم هذه المدارس، والموارد المالية والتمويل أيضاً ، بينما تشمل البيئة الخارجية لهذه المدارس على الفرص المتاحة والتى يمكن استغلالها والاستفادة منها لصالح هذه المدارس والنهوض بالعملية التعليمية بها، كذلك التعرف على التحديات المحتملة وكيفية التصدى لها ولتأثيراتها السلبية على مدارس التعليم الأساسي وتتمثل إجراءات البيئة الخارجية فى تحديد المتغيرات ذات الصلة بمدارس التعليم الأساسي والتى تؤثر عليها ، وتعين المصادر التى يمكن الحصول منها على معلومات بخصوص تلك المتغيرات واتجاهاتها الحالية والمتوقعة ، وتمييز الاتجاهات الحالية والمستقبلية بالنسبة لكل متغير من متغيرات البيئة الخارجية.

ومن الممكن عمل جدول التحليل الرباعى من خلال فحص التفاعلات الأربعة (جوانب القوة، جوانب الضعف، الفرص، التهديدات)، عن طريق دمج البيئة الداخلية والخارجية معاً، والتى يمكن من خلالها إلقاء الضوء على الملامح العامة للرؤية الاستراتيجية والأهداف والبدائل المقترحة لتحقيق هذه الرؤية ، وتتمثل هذه التفاعلات فى الآتى: (القاسمية , ٢٠٢٤ , ٣٢٠)

- الفرص × نقاط القوة (S / O).
- الفرص × نقاط الضعف (O / W).
- التهديدات × نقاط القوة (T / S).
- التهديدات × نقاط الضعف (T / W).

جدول (٢)

التحليل الرباعى لعناصر البيئة الداخلية والخارجية للمشاركة المجتمعية بمدارس التعليم الأساسي بمصر

		تقييم البيئة الداخلية	
		نقاط القوة	**نقاط الضعف**
		- إتاحة فرص تعليمية للذين تخلفوا عن الالتحاق بالتعليم الأساسى أو تسربوا منه .	- نقص عدد مدارس التعليم الأساسي بمصر ووجود العديد من الأماكن المحرومة من التعليم.

	تقييم البيئة الداخلية		
		- نشر الوعى الإعلامي بأهمية التعليم .	- عدم وضوح فلسفة وأهداف التعليم الأساسي مما يؤدى إلى قلة الوعى بأهميته.
		- الوعى بأهمية التعليم غير النظامى بين الشعب والعاملين فى الوزارة.	- ارتفاع نسبة عمالة الأطفال وعدم وجود أماكن لإيوائهم مما يؤدى إلى رجوع الأطفال للشوارع مرة أخرى.
		- تلبية الحاجات التربوية والمهنية للفئات المحرومة والمهمشة.	- إغفال برامج تدريب العاملين بمدارس التعليم الأساسي.
		- تحقيق التكامل والتنوع والمرونة بين المراحل التعليمية المختلفة فى إطار رؤية موحدة للتعليم الأساسى لتنمية فرص التعليم للجميع.	- ضعف المناخ المدرسى المشجع على الإبداع والإبتكار. - ضعف البنية التحتية المناسبة للعمل التكنولوجي.
			- عدم مراعاة ميول ورغبات التلاميذ .
			- ضعف وعى أولياء الأمور بدور التعليم في مصر .
			- ارتفاع معدلات التسرب من التعليم الأساسي.
			- توحيد المنهج الدراسي بمدارس التعليم الأساسي على مستوى الجمهورية .
			- عدم وجود صيانة دورية

	تقييم البيئة الداخلية		
			للمبانى التعليمية بمدارس التعليم الأساسي .
			- وجود قصور في الأنشطة المدرسية إذ لا يوجد ميزانية مخصصة لهذه المدارس.
			- قلة احتواء المقررات الدراسية على تدريبات عملية تناسب الواقع .
تقييم البيئة الخارجية	- الفرص:	- نقاط قوة يمكن تفعيلها بالتركيز على الفرص المتاحة:	- نقاط ضعف يمكن تلافيها باستغلال الفرص المتاحة:
	- زيادة الطلب الاجتماعى على التعليم بوجه عام.	- زيادة الاهتمام بنشر الوعى الاجتماعى والأسرى فى مجالات الصحة والتغذية والبيئة.	- التوسع فى إنشاء مدارس التعليم الأساسي وتوفير صيغ له تناسب البيئات المجتمعية والجغرافية المختلفة.
	- دعم الجمعيات الأهلية والمنظمات الدولية والمؤتمرات العالمية للتعليم الأساسي.	- العمل بصورة أكثر فاعلية لدعم تعليم الطلاب.	- توعية أولياء الأمور بدور التعليم الأساسي وكيفية الالتحاق به.
	- اهتمام الجمعيات الأهلية بتقديم بعض الخدمات التعليمية لمدارس التعليم الأساسي.	- إتاحة الظروف المناسبة لتحقيق تعلم وثيق الصلة بحياة الطلاب وثقافتهم فى إطار سياسة تعليمية قوية وإطار عام مشترك للمنهج.	- مشاركة قيادات المجتمع المحلى لعلاج مشاكل التعليم الأساسي.

	تقييم البيئة الداخلية		
	- الدعم الذى تقدمه وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع الجمعيات الأهلية والمنظمات الدولية للنهوض بالعملية التعليمية .	- زيادة الاهتمام المحلى والدولى بنشر الوعى البيئى والاجتماعى والأسرى.	- توعية الجمعيات الأهلية ورجال الأعمال بأهمية التعليم الأساسي والمشاركة فيه.
	- ظهور حملات إعلامية عبر القنوات المختلفة تشجع التعليم الأساسي وتوضح أهميته فى المجتمع.	- تحقيق مشاركة مجتمعية وفعالة تلبى الاحتياجات التعليمية فى القرى والأماكن المحرومة من التعليم.	- توفير خدمة تعليمية للتلاميذ مناسبة فى المناطق المحرومة، وتفادى الأسباب التى تؤدى إلى التسرب من التعليم.
	- منح فرص القبول المجانى لطلاب مدارس التعليم الأساسي الراغبين فى الالتحاق بهذه المدارس.		- معاونة الطلاب على التكيف الاجتماعى وتزويدهم بقدر من الثقافة الاجتماعية والسلوكية والمهنية.
			- تحقيق قيمة المواطنة والحرية والعدالة الاجتماعية للطلاب.
			- إكساب الطلاب مهارة التعلم

	تقييم البيئة الداخلية		
			الذاتى وتكوين اتجاه إيجابى نحو مواصلة التعليم.
			- توفير وسائل مواصلات جيدة للطلاب للذهاب والعودة من مدارس التعليم الأساسي.
			- تشجيع الجهود التطوعية للمساهمة فى النهوض بالتعليم الأساسي.
			- الاهتمام بالأنشطة المدرسية، ودعم التعليم النظرى مع التعليم العملى.
			- إصدار قانون يمنع عمالة الأطفال والالتزام بهذا القانون.
			- وضع مناهج دراسية تناسب الطلاب بمدارس التعليم الأساسي، يراعى فيها ميول ورغبات وحاجات الطلاب، وطبيعة بيئاتهم وتغيرات وتطورات العصر.
			- عدم توحيد المناهج فى مدارس التعليم الأساسي حيث تختلف باختلاف البيئات.
			- المرونة فى اختيار بعض الموضوعات الدراسية من قبل الطلاب.
			- توفير الرعاية الطبية لطلاب مدارس التعليم الأساسي .
		- نقاط القوة:	- نقاط الضعف:

		تقييم البيئة الداخلية	
		- إتاحة فرص تعليمية ثانية لمن تسربوا من التعليم الأساسي .	- نقص عدد مدارس التعليم الأساسي بمصر ووجود العديد من الأماكن المحرومة من التعليم .
		- إمكانية مواصلة المراحل التعليمية الأعلى حتى الوصول إلى التعليم الجامعى.	- عدم وضوح فلسفة وأهداف التعليم الأساسي مما يؤدى إلى قلة الوعى بأهميته.
		- الوعى بأهمية التعليم غير النظامى بين الشعب والعاملين فى الوزارة.	- ارتفاع نسبة عمالة الأطفال وعدم وجود أماكن لإيوائهم مما يؤدى إلى رجوع الأطفال للشارع مرة أخرى.
		- تلبية الحاجات التربوية والمهنية للفئات المحرومة والمهمشة.	- ضعف كفاءة وتأهيل المعلمين .
		- تحقيق التكامل والتنوع والمرونة بين المراحل التعليمية المختلفة فى إطار رؤية موحدة للتعليم الاساسى لتنمية فرص التعليم للجميع.	- إغفال برامج تدريب العاملين بمدارس التعليم الأساسي . - ضعف المناخ المدرسى المشجع على الإبداع والابتكار. - ضعف البنية التحتية المناسبة للعمل التكنولوجى. - بُعد بعض مدارس التعليم الأساسي عن سكن الطلاب.
			- ضعف وعى أولياء الأمور بدور مدارس التعليم الأساسي .
			- ارتفاع معدلات التسرب من التعليم الأساسي.
			- وجود قصور بالخدمة الطبية المقدمة للتلاميذ.

	تقييم البيئة الداخلية		
			- عدم وجود صيانة دورية للمبانى التعليمية بمدارس التعليم الأساسي.
			- وجود قصور في تفعيل الأنشطة المدرسية إذ لا يوجد ميزانية مخصصة لهذه المدارس.
			- توحيد المنهج الدراسى بمدارس التعليم الأساسي على مستوى جمهورية مصر العربية.
			- قلة احتواء المقرر الدراسى على تدريبات عملية تناسب الواقع.
تقييم البيئة الخارجية	**التهديدات:**	**تهديدات يمكن تلافيها باستغلال نقاط القوة:**	**نقاط ضعف يمكن التغلب عليها من خلال الآتى:**
	- ضعف جسور التواصل الفعال بين المدرسة والمنزل.	- زيادة نسبة الاتفاق على مدارس التعليم الأساسي.	- سن تشريعات تسهل الالتحاق بمدارس التعليم الأساسي.
	- بنية المجتمع تؤثر على التعليم الأساسي واتجاهاته حيث إن العامل الطبقى يلعب دوراً فى حرمان الفقراء من الحصول عليه.	- توفير وسائل تعليمية حديثة حتى تتمكن هذه المدارس من مسايرة التطورات التكنولوجية المتلاحقة.	- تصميم نظم اتصال ومعلومات داخل مدارس التعليم الأساسي لمواكبة التطورات والتغيرات التى تحدث فى البيئة الخارجية.
	- التغيرات التكنولوجية المتسارعة وبطئ اكتساب العاملين فى مدارس التعليم الأساسي الكفايات اللازمة للتكيف معها.	- الاهتمام ببرامج تدريب العاملين مع تضمين هذه البرامج وتدريبهم على الأساليب التكنولوجية الحديثة والتى تجعلهم متكيفين مع التغيرات التكنولوجية.	- تمكين جميع العاملين بمدارس التعليم الأساسي من أجل تفجير الطاقات الإبداعية لديهم مما يجذب الطلاب وأولياء أمورهم للالتحاق بهذه المدارس.
	- ضعف الاستفادة من الخدمات التعليمية	- استثمار خبرات المعلمين فى تحفيز	- تأسيس شبكة عمل واتصال محلية ودولية تساعد على

	تقييم البيئة الداخلية		
	التى تقدمها الجمعيات الأهلية نتيجة ضآلة المعلومات التى تتيحها الوزارة والمديريات والإدارات التعليمية للمدرسة عن هذه الجمعيات.	الطلاب على الانفتاح على مصادر المعرفة المختلفة.	الاتصال داخل مدارس التعليم الأساسي من جهة، كما تساعد على الاتصال بالبنية الخارجية من جهة أخرى، وبالتالى الاستفادة مما تقدمه المنظمات الدولية والجمعيات الأهلية من خدمات تعليمية لهذه المدارس.
	- تدنى الإنفاق على التعليم الأساسي نتيجة الظروف الاقتصادية والزيادة السكانية، وارتفاع كلفة التجهيزات التعليمية .	- تفعيل وحدة التدريب داخل المدارس بتضمين بعض العاملين وأولياء الأمور المتميزين بهدف إكساب الطلاب المهارات الحياتية المطلوبة والتى تسهم فى تكوين شخصية متكاملة، كما أنها من ناحية أخرى تستقطب أولياء الأمور وتوطد علاقتهم بالمدرسة.	- تزويد مدارس التعليم الأساسي بالدعم الكافى للتوسع فى إنشاء مبانى، وتوفير التجهيزات المطلوبة، وعمل صيانة دورية للمبانى التعليمية بها. - توفير خدمات طبية متميزة للتلاميذ الملتحقين بمدارس التعليم الأساسي. - الاستفادة من دعم رجال الأعمال فى التوسع فى إنشاء مدارس التعليم الأساسي وتوفير التجهيزات اللازمة لهذه المدارس.
		- عمل ندوات تبرز أهداف التنمية المستدامة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠.	
		- الاهتمام ببرامج التنمية الاقتصادية وربطها بخطط التعليم الأساسي إذ أن معدل الزيادة فى الإنتاج القومى العام وتطور الإنتاج	

	تقييم البيئة الداخلية		
		والاستثمار فى الأنشطة الاقتصادية المختلفة تعد من أهم العوامل ذات الأثر الفعال فى التخطيط لتفعيل المشاركة المجتمعية في التعليم الأساسي.	
		- إتاحة فرصة التعليم المجتمعى لجميع طبقات المجتمع، وتمكينهم منه بالرغم من فقرهم، أو انتمائهم الجنسي أو البيئى أو السياسي.	

٥- اختيار الاستراتيجية (البديل الأكثر مناسبة):

بعد إتمام مرحلة التحليل البيئى، تجد المؤسسة نفسها أمام أربعة مواقف، تتمثل فى الآتى:

- **الأول:** تمتع المؤسسة بالعديد من نقاط القوة، كما تجد أمامها الكثير من الفرص المتاحة، ويعد هذا الموقف هو أفضل المواقف المأمول تحقيقها فيكون الوضع مهيأ لتطوير المؤسسة.
- **الثانى:** تعانى المؤسسة من العديد من نقاط الضعف وتواجه تحديات هائلة، وهذا الموقف غير مرغوب فيه، فتكون المؤسسة فى وضع دفاعى عن بقائها ذاته.
- **الثالث:** تمتع المؤسسة بالعديد من نقاط القوة وفى المقابل تواجه العديد من التحديات، وهنا تسعى المؤسسة للاستفادة من نقاط قوتها لمواجهة تلك التحديات.
- **الرابع:** تعانى المؤسسة من نقاط ضعف عديدة، ويتاح أمامها فرص هائلة، وهنا يجب على المؤسسة التقليل من نقاط الضعف والتغلب عليها واغتنام الفرص المتاحة. (الزنفلى , ٢٠١٢, ١٢٦ , ١٢٧)

ومن خلال التحليل البيئى للمشاركة المجتمعية لمدارس التعليم الأساسي في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م يتضح أنها تعانى من الكثير من نقاط الضعف ، بالإضافة إلى مواجهتها للعديد من التحديات، فى حين أنها تتمتع بالقليل من نقاط القوة مع إتاحة عدد محدود من الفرص؛ لذا فى ضوء مصفوفة "Swot" يتبين أن البديل الاستراتيجى للنهوض بمدارس التعليم الأساسي، وجعل المشاركة المجتمعية فعالة بها و فى ظل الأوضاع والظروف الراهنة هو استراتيجية (الضعف / التهديدات) (WT) وهى بمثابة استراتيجية دفاعية تسعى لبقائها.

وتعرف استراتيجية (الضعف / التهديدات) (WT): بأنها استراتيجية (تقليل – تقليل)، حيث تسعى لتقليل جوانب الضعف ، والتقليل من مخاطر التهديد أيضاً "Mini Mini Strategy"، وفى هذه الاستراتيجية يمكن التغلب على نقاط الضعف ومواجهة التحديات المحتملة الحدوث (الزنفلي , ٢٠١٢ ,١٣٤) ، فتعمل مدارس التعليم الأساسي من خلال هذه الاستراتيجية على الدفاع عن نفسها والبقاء من خلال معالجة نقاط الضعف والتغلب عليها وتحويلها إلى نقاط قوة مع بذل جهد كبير للتقليل من الآثار السلبية للتحديات الخارجية ومواجهتها وتحويل أغلبها إلى فرص من أجل تحقيق رؤية ورسالة الاستراتيجية.

وبعد نجاح استراتيجية (الضعف / التهديدات) فى تحقيق أهدافها، وبتحول نقاط الضعف إلى نقاط قوة، وتحويل التحديات إلى فرص، من الممكن تبنى استراتيجية أخرى، وهى استراتيجية (القوة / الفرص)، حيث تعظيم الاستفادة من نقاط القوة والفرص المتاحة.

تسعى الاستراتيجية المقترحة لتحقيق هدف عام وهو: تفعيل المشاركة المجتمعية في التعليم الأساسي في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ م ، وتحسين نوعية وجودة االتعليم الأساسي وتأمين فرص تعليمية متكافئة لجميع الطلاب , ومن الممكن تحقيق ذلك الهدف من خلال الاستراتيجية التالية:

- إقرار صيغ قانونية تكفل مشاركة حقيقية بين مختلف المستويات المركزية والإقليمية والمحلية من السلطات العامة المسئولة عن التعليم الأساسي مع وجود إطار تشريعى مناسب.
- وضع قانون رادع لعمالة الأطفال لضمان أن يكمل التلاميذ دورتهم التعليمية.
- التوسع فى إنشاء مدارس التعليم الأساسي، وزيادة عدد الفصول بها خاصة فى المناطق النائية والمحرومة من الخدمات التعليمية مما يسد القصور فى الخدمات التعليمية فى القرى والنجوع.
- تدريب المعلمين والمديرين والموجهين بالمدارس حتى يواكبوا التطورات والتغيرات الموجودة بالمجتمع .
- تدريب العاملين بمدارس التعليم الأساسي على استخدام التكنولوجيا الحديثة فى النواحى المالية والإدارية، بالإضافة إلى تدريبهم على الأساليب المختلفة التى تساعد على تنمية الإبداع لديهم.
- تمكين جميع العاملين بمدارس التعليم الأساسي من كافة النواحى الإدارية والمالية والتعليمية حتى تتاح لهم فرصة استثمار القدرات الإبداعية الكامنة لديهم، والتى تؤثر على كفاءتهم فى العمل.
- تطبيق الوزارة تشريعات حديثة تتعلق بتبنى بعض الاتجاهات الإدارية الحديثة داخل مدارس التعليم الأساسي.

- الاهتمام بالأنشطة التعليمية كعنصر مكمل للعملية التعليمية، وتوفير كافة المستلزمات، والاهتمام بعمل معارض للطلاب، حتى تصبح المدرسة بيئة تعليمية محببة للطلاب.
- إنشاء وحدة للإبداع والابتكار لاكتشاف الموهوبين ورعاية هذه الفئة.
- تغير المناهج بمدارس التعليم الأساسي حيث تشتمل على البُعد المستقبلى بما يساعد التلاميذ على مواجهة التغيرات والتطورات المجتمعية الحالية والمستقبلية.
- إعداد مدارس التعليم الأساسي بالمكتبات المدرسية، وتوفير كتب تتناسب مع ميول الطلاب ورغباتهم وتتماشى مع متطلبات العصر.
- إمداد المدارس بمعامل الكمبيوتر حتى يتمكن الطلاب من استخدام التكنولوجيا الحديثة.
- إتاحة الفرصة لجميع الطلاب للتعبير عن آرائهم ومشاعرهم الإيجابية والسلبية اتجاه المدرسة.
- تغير ثقافة التقويم التقليدى واستبداله بمفهوم التقويم الشامل، الذى يشمل جميع جوانب العملية التعليمية.
- عقد اجتماعات لأولياء الأمور، وبعض المعنيين بالتعليم الأساسي، والتى يكون لها مردود إيجابى فى تكوين مجتمع تعاونى قادر على تحقيق التنمية المستدامة، ودعوة محاضرين لإلقاء محاضرات داخل المدارس للتوعية بدور التعليم للفرد والمجتمع.
- التأكيد على بعض المضامين التربوية داخل مدارس التعليم الأساسي مثل: المواطنة، والمساواة، وحقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية.
- مشاركة جميع الهيئات الدولية والمحلية فى عملية التحسين داخل مدارس التعليم الأساسي، والمساهمة فى تقديم مشاريع تنموية للبنى التحتية لمدارس التعليم الأساسي، وأن يضع المحافظين ورؤساء مجالس المدن فى المحافظات للنهوض بالتعليم.
- إنشاء لجنة لصنع القرارات المشتركة داخل مدارس التعليم الأساسي .
- إعداد قائمة ببعض المشكلات التى تواجه مدارس التعليم الأساسي، وعرضها على أعضاء المجتمع المدرسى للتصدى لها ومعالجتها.
- تقديم تأمين صحى لتلاميذ مدارس التعليم الأساسي، والاهتمام بالتوعية الصحية والبيئية لهؤلاء الطلاب.

- قيام الحكومة بتقديم الجوائز التشجيعية للجمعيات الأهلية ورجال الأعمال المهتمين بالتعليم الأساسي، ومن الممكن أن يتم ذلك من خلال وسائل الإعلام.

٦- مرحلة تنفيذ الاستراتيجية المقترحة:

لما كانت صياغة الخطة الاستراتيجية من المهام الصعبة فإن تنفيذها فى الواقع يمثل تحدياً أكثر صعوبة، لأن طريقة معالجة هذا التحدى وترجمته يحدد مباشرة الجهد المبذول سابقاً، بمعنى أن الفشل فى تنفيذ الخطة الاستراتيجية لا يقتصر على هذه المرحلة فحسب، بل يعنى فشل الخطة الاستراتيجية ككل بجميع خطواتها، ومهما كان المخطط الاستراتيجى ناجحاً فى جميع مراحل الخطة، تصبح كل خطواته لا معنى لها إذا لم توضع فى سياق تنظيمى مناسب (القرشي , ٢٠٢٤ , ١٤٩) ، فإنها احتوت على أفكار ومقترحات جدية للنهوض بالمشاركة المجتمعية في التعليم الأساسي في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ م وهذا الطرح لا يمكن أن يكون له قيمة بدون وضعه موضع التنفيذ والمتابعة والتقويم المستمر، وما يترتب عليه من تغذية راجعة تسهم فى تطوير الاستراتيجية المقترحة، ولتحقيق تنفيذ فعال للاستراتيجية المقترحة فثمة إجراءات لابد منها من أجل نجاح تنفيذ الاستراتيجية، وفيما يلى يتم تناول بعض المتطلبات الرئيسة بشأن تنفيذ الاستراتيجية.

المتطلبات الرئيسة بشأن تنفيذ الاستراتيجية:

يتطلب تنفيذ الاستراتيجية أن يبذل كل فرد داخل المؤسسة أقصى ما عنده لتحقيق النتائج الإيجابية، حيث يعتمد النجاح فى تنفيذ الاستراتيجية على مدى حماس أفراد المؤسسة لها، والتزامهم بأدوارهم ومهامهم، وفى سبيل تحقيق نجاح عملية التنفيذ فهناك بعض المتطلبات التى يجب وجودها، وهى: (الزنفلي , ٢٠١٢ , ١٤٨)

- وجود قيادة حاسمة ترغب فى التحسين والتطور المستمر، وتملك المهارة لتحفيز كل العاملين بمدارس التعليم الأساسي نحو تنفيذ الخطة الاستراتيجية.
- تدريب وتنمية العاملين بالتعليم الأساسي.
- التقييم الدائم لكل العاملين بالتعليم الأساسي مع تحديد الأدوار والمسئوليات والصلاحيات الوظيفية بدقة ووضوح.
- وجود مناخ محفز على الإنجاز وتحمل المسئولية.

- تحديد جداول زمنية تحدد مراحل التنفيذ.
- وضع مؤشرات ومقاييس الأداء.
- التنسيق والتفاعل والتكامل على كافة مستويات التعليم الأساسي.
- إيجاد نظام فعال للاتصال والمعلومات الإدارية.
- وضع نظام للرقابة والحوافز والمكافآت والجزاءات.

إجراءات تنفيذ الاستراتيجية:

إن تنفيذ الاستراتيجية بشكل فعال يتطلب العديد من الإجراءات، لعل من أهمها ما يلى:

١. فتح باب المناقشة والحوار بشكل فعال، وأن يكون الحوار داخلياً على مستوى جميع العاملين بإدارة التعليم الأساسي من موجهين وإداريين ومعلمين، وهيئات محلية وجمعيات خيرية معنية بالتعليم الأساسي، ورجال الأعمال المهتمين به، وخارجياً من خلال المنظمات الدولية والمؤتمرات والندوات والاجتماعات الدولية بشأن التعليم الأساسي، والمطلوب أن تنمو تلك النقاشات والحوارات عن إجراء مراجعة شاملة للخطة الاستراتيجية لتفعيل المشاركة المجتمعية في التعليم الأساسي، وكذلك تحديد الإمكانات المطلوبة والصعوبات محتملة التنفيذ.

٢. ترجمة الاستراتيجية إلى مجموعة من الخطط السنوية على مستوى إدارات التعليم الأساسي ذات طبيعة تفصيلية، وتكون مركزة على الأنشطة المطلوب القيام بها خلال كل عام، كما تبين الأدوار التى يقوم بها جميع العاملين بالتعليم الأساسي.

٣. تهيئة إدارة التعليم الأساسي لتنفيذ الخطة من خلال بناء ثقافة تنظيمية مشتركة تتعلق بأهمية توفير التعليم للفئات المهمشة والمحرومة من التعليم مما يؤدى إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة .

٤. نشر الوعى بأهمية وضرورة تنفيذ الاستراتيجية، وما لذلك من مردود إيجابى لتحسين التعليم وجعله للجميع، ، وذلك من خلال الندوات والمؤتمرات واللقاءات المعنية بالتعليم سواء كان على المستوى المحلى أو الدولى.

٥. تحديد الأفراد الذين سيوكل إليهم تنفيذ الاستراتيجية، ممن لهم شأن بوضع رؤية استراتيجية للتعليم الأساسي، والعمل على تحديد جداول زمنية للتنفيذ، بالإضافة إلى وضع مؤشرات ومقاييس للأداء.

٦. التزام الحكومة بزيادة الانفاق على التعليم الأساسي، والتوسع فى إنشاء مدارسه ، وتخصيص مصادر مالية كافية لتغطية كافة التكاليف الضرورية، وينبغى الانتباه إلى مراعاة أن تكون هذه التكاليف متضمنة الميزانية الحالية أو المستقبلية.

٧. وضع خطة قومية للتعاون الدولى بناء على احتياجات التعليم الأساسي وتعزيز الشراكة بين الهيئات الدولية والمحلية لحل المشكلات التى تواجهه فى مصر.

٨. توفير بيانات إحصائية عن مدارس التعليم الأساسي فى مصر، لمعرفة عدد المدارس، وعدد الطلاب الملتحقين بها، ومعرفة أماكن العجز التى لا تتوافر فيها مدارس للتعليم الأساسي، وحصر المشكلات التى تواجهه، وتقديم الحلول العملية لها.

٩. تبنى مبدأ المشاركة فى تمويل التعليم الأساسي بين المجتمع الدولى من جهة ومؤسسات المجتمع المحلى والقطاع الخاص من جهة أخرى، كما ينبغى تشجيع القطاع الخاص للاستثمار فى التعليم الأساسي.

٧- مرحلة التقويم:

لا تنتهى مراحل التخطيط الاستراتيجي عند تنفيذ الخطة الاستراتيجية بل يجب أن تصل إلى تقويم الآداء الاستراتيجي مما يعكس نجاح أو فشل المؤسسة، وتتلخص مرحلة التقويم فى التحقق من أن الخطة الاستراتيجية التى وُضعت قد حققت المرجو منها حقاً أم لا، كما أنها تراقب ما يمكن أن يحدث من تطورات وتغيرات فى البيئة الخارجية تبعاً للظروف والمستجدات (الزنفلي , ٢٠١٢ , ١٤٩) ، فالتقويم هو المرحلة النهائية فى وضع الاستراتيجية ، وهو عملية مستمرة تبدأ مع التحضير للخطة وتستمر مع عمليات بناء الخطة، ويظهر فى عمليات التنفيذ، حتى يساعد على تقويم ما تم تنفيذه، ومن أهم وظائف التقويم دراسة كفاية الخطة الداخلية والخارجية فيجرى الحكم على فاعلية الخطة فى تحسين النظام التعليمى ومخرجاته من خلال قياس معدلات الرسوب والتسرب والتحصيل الدراسى، كذلك تقويم التغيرات فى المناهج ، وتقويم

إعداد المعلمين، أما تقويم الكفاية الخارجية فيدرس مدى تقبل الخطة من جهة المجتمع، وتعاونهم فى عملية تنفيذها.(القرشي , ٢٠٢٤ , ١٤٠)

يتم التقويم من خلال تطوير إجراءات قياس التغذية الراجعة والتى تشير غلى كيفية تطبيق الاستراتيجية ومدى سماحها بتبادل المعلومات، وتتضمن عملية التقويم أسئلة تشير إلى مدى ما تم إنجازه من أهداف وغايات، والمؤشرات التى تزودنا بتحذيرات عن شئ ما على وشك الفشل وعدم النجاح، كما يقترح التقويم سبل العلاج، وهذه الأسئلة مثل الآتى: (غنيمة ,٢٠٠٩ , ٤٦١)

١- هل لدى مؤسسات التعليم الأساسي هيكل تنظيمى يعظم إمكانات المعلمين؟

٢- هل الهيكل الإدارى والتنظيمى لمؤسسات التعليم الأساسي يعزز قيمه وثقافته ومعاييره؟

٣- هل الهيكل المؤسسى للمكونات الأكاديمية والإدارية متكامل بشكل مرضي؟

وبذلك فالتقويم هو العملية الحاسمة لقياس مدى فاعلية الاستراتيجية فى تحقيق أهدافها ورؤيتها ورسالتها ، لذا فهو عملية مستمرة مع أول مرحلة التخطيط الاستراتيجى مروراً بجميع مراحلها وانتهاء بعملية تنفيذ الاستراتيجية.

جاء هذا المحور ترجمة إجرائية لجميع المحاور السابقة من خلال رسم ملامح رؤية استراتيجية مقترحة لتفعيل المشاركة المجتمعية في مدارس التعليم الأساسي في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ م ، وذلك من خلال إبراز الحاجة إلى الإستراتيجية وتحديد أهم مبادئها وركائزها، وصياغة رؤية الإستراتيجية ورسالتها وأهدافها الإستراتيجية مع تحديد أهم نقاط القوة والضعف، والفرص والتهديدات، وتحديد البدائل المقترحة، واختيار البديل الأكثر مناسبة، انتهاءً بوضع إستراتيجية تنفيذية رسمت حلولاً إجرائية من خلال مجموعة من البدائل الاستراتيجية، والتى تعد تلبية لمتطلبات الرؤية الإستراتيجية سواء كانت متطلبات داخلية أو خارجية , وقد ركزت هذه الإستراتيجية بشكل عام على تقديم تعليم أساسي عالى الجودة كأحد الحقوق الأساسية للإنسان، وهدفت إلى إعداد مواطنين صالحين من أجل بناء مجتمع يقوم على اقتصاد المعرفة من خلال المشاركة المجتمعية فى ظل عصر يقوم على أسس التنمية المستدامة .

التوصيات :

- التوعية بأهمية المشاركة المجتمعية في التعليم الأساسي من خلال وسائل الإعلام و وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة والندوات والمؤتمرات .
- التأكد من تطبيق القوانين التي تحرم عمالة الأطفال , وتؤكد على إلزامية التعليم الأساسي وتعميمه , ومعاقبة من يخالف ذلك من أولياء الأمور .
- إتاحة الفرصة لأولياء الأمور للمشاركة في العملية التعليمية .
- علاج مشكلة التسرب المدرسي , والدروس الخصوصية .
- ضرورة النظر في المناهج الدراسية , وربطها بأهداف التنمية المستدامة .
- زيادة نسبة الميزانية المخصص للتعليم الأساسي , والتنوع بين مصادر التمويل التعليمية , حيث مساهمة رجال الأعمال والجمعيات الأهلية وأولياء الأمور.
- فتح قنوات الاتصال بين التعليم النظامى والتعليم غير النظامي فى ضوء التنمية المستدامة .
- تدعيم الجهود التعليمية , وتوفير دعم فني مستمر لعلاج مشكلات المدارس بالتعليم الأساسي .

المراجع:

أولا:المراجع العربية:

١- إبراهيم، نادية محمد سعيد (٢٠٢١). تفعيل دور المشاركة المجتمعية في تلبية متطلبات تطوير الأداء المؤسسي لرياض الأطفال الحكومية دراسة ميدانية على محافظة الشرقية. **رسالة دكتوراة** ، كلية التربية، جامعة الزقازيق.

٢- أحمد، شاكر محمد فتحي وآخرون (٢٠٠٨). برنامج تدريب قادة الأنشطة الطلابية بمدرسة التعليم الثانوي العام (المدير .. الناظر .. الوكيل). **وحدة التخطيط والمتابعة بالبنك الدولي**، القاهرة.

٣- الإنسان والمدينة للأبحاث الإنسانية والاجتماعية (٢٠٠٣). **مدخل إلى المشاركة المجتمعية**، رخصة المشاع الإبداعي، الإصدار الرابع.

٤- بدير، المتولي إسماعيل (٢٠٠٥). المشاركة المجتمعية في التعليم، دراسة حالة لإحدى المدارس التعاونية. **مجلة كلية التربية بالمنصورة**، العدد٥٩، المجلد الأول، كلية التربية، جامعة المنصورة.

٥- بدير، المتولي إسماعيل (٢٠٠٥). المشاركة المجتمعية في التعليم، دراسة حالة لإحدى المدارس التعاونية. **مجلة كلية التربية**، العدد ٥٩، المجلد الأول , كلية التربية , جامعة المنصورة .

٦- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد التخطيط القومي (٢٠٠٣). **تقرير التنمية البشرية مصر**، القاهرة.

٧- بشاي، وفاء ذكي (٢٠٢١). أنشطة التوكاستو لحل مشكلات التعليم الأساسي وتبني نظام التعليم الجديد "2.0" في مصر. دراسة مقارنة بين المدارس اليابانية والمدارس المصرية اليابانية. **المجلة التربوية**، كلية التربية، جامعة سوهاج.

٨- البشير، محمد مزمل (٢٠٠٤). التعليم الأساسي، مفهومه وخصائصه وأهدافه. **المركز القومي للمناهج والبحث التربوي**، العدد ٩، المجلد ٥, القاهرة.

٩- جمال الدين وآخرون (٢٠١٦). المشاركة المجتمعية وتحقيق الاندماج الاجتماعي في التعليم. **مجلة العلوم التربوية**، العدد الأول , المجلد ٢٤, كلية الدراسات العليا للتربية , جامعة القاهرة .

١٠- جمال الدين، نادية (٢٠٠٣). ويبقى التعليم هو خط الدفاع الأول في مصر. **مجلة التربية والتعليم**، العدد ٢٨، معهد البحوث التربوية، القاهرة.

١١- جوهر، على صالح وآخرون (٢٠١٠). **المشاركة المجتمعية وإصلاح التعليم**. المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة.

١٢- حباكة، أمل سعيد (٢٠١٠). المشاركة المجتمعية في تعليم الكبار، دراسة مقارنة لبعض الخبرات الأجنبية والإفادة منها في مصر، المنظمات غير الحكومية وتعليم الكبار في الوطن العربي، الواقع والرؤى المستقبلية. **المؤتمر السنوى الثامن**، مركز تعليم الكبار، جامعة عين شمس، القاهرة.

١٣- حسن، أسماء قنديل (٢٠٢٤). آليات الشراكة المجتمعية بين الجامعة والهيئة العامة لتعليم الكبار لدعم المشروع القومي لمحو الأمية – دراسة وصفية بين منظور طريقه تنظيم المجتمع. **رسالة ماجستير**، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة أسيوط.

١٤- حسن، محمد النصر (٢٠١٧). أبعاد المشاركة المجتمعية في التعليم. **مجلة العلوم التربوية**، العدد ٣٣، كلية التربية، جامعة جنوب الوادي، قنا.

١٥- الحوت، محمد صبري (٢٠١٠). الخطط الاستراتيجية الجامعية، الحلقات المفقودة. **الندوة العلمية السابعة**، التخطيط الاستراتيجي في التعليم العالي، كلية التربية، جامعة طنطا.

١٦- خليل، محمد إبراهيم طه (٢٠١٩). التخطيط لتمكين جماعات الضغط المجتمعي من المشاركة في صنع القرار التعليمي في ضوء استراتيجية ٢٠٣٠ لتطوير التعليم العالي بمصر. **مجلة تطوير الأداء الجامعي**, العدد الأول،المجلد ١٨, مركز تطوير الأداء الجامعي، جامعة المنصورة.

١٧- دليل المشاركة المجتمعية (٢٠١٩). النسخة الأولى، عمان.

١٨- دهشان، محسن دهشان يونس (٢٠١٧). التعليم ورؤية مصر ٢٠٣٠م. **مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس**، عدد خاص ٢٠٥-٢٠٨، رابطة التربويين العرب.

١٩- رئاسة الجمهورية (٢٠١٥). **رؤية مصر ٢٠٣٠م** .

٢٠- ربيع، هادي مشعان، الغول، إسماعيل محمد (٢٠٠٧). **التخطيط التربوي**. دار عالم الثقافة، عمان.

٢١- الزنفلي، أحمد (٢٠١٢). **التخطيط الإستراتيجي للتعليم الجامعي، دوره في تلبية متطلبات التنمية المستدامة**. سلسلة التربية والمستقبل العربي (٣)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

٢٢- سزوان سواب (١٩٩٩). **تنمية المشاركة بين البيت والمدرسة من المفاهيم إلى التطبيق**، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، سلسلة الكتب المترجمة رقم ٦، وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة.

٢٣- السماحي، محمد السيد عبد الرحمن (٢٠١٥). المشاركة المجتمعية مدخل لتحسين الأداء المؤسسي للحلقة الثانية من التعليم الأساسي في ضوء معايير الجودة والاعتماد. **رسالة ماجستير**، كلية التربية، جامعة الزقازيق.

٢٤- سنقر، صالحة (٢٠٠٥). **المدرسة المجتمعية**. مطبوعات جامعة دمشق، سوريا.

٢٥- شطا، أحمد عبد المعبود (٢٠١٦). المشاركة المجتمعية كمدخل لتطوير أداء المدارس الثانوية في ضوء المعايير القومية للتعليم، دراسة ميدانية بمحافظة دمياط. **المجلة العربية لدراسات وبحوث العلوم التربوية والإنسانية**، العدد٣، كلية التربية، جامعة دمياط.

٢٦- شمسان، عبد الكريم عبدالله (٢٠٢٣). دور المشاركة المجتمعية في التعليم الأساسي أثناء الأزمات اليمن. **مجلة الآداب للدراسات النفسية والتربوية**، العدد ٤، المجلد٥, كلية الآداب، جامعة ذمار.

٢٧- الصاوي، سحر أنور عيد (٢٠٢١). تحديات التعليم الأساسي المصري، دراسة نقدية. **مجلة كلية التربية**،العدد الثاني, المجلد ١٠١, كلية التربية , جامعة كفر الشيخ.

٢٨- الصيفي، ذكرى عبد التواب (٢٠١٨). مشكلات التوجيه الفني في مرحلة التعليم الأساسي بين الواقع والتشريع. **مجلة كلية التربية**، العدد الأول , مجلد ١٨ , جامعة كفر الشيخ.

٢٩- عامر، طارق عبد الرؤوف (٢٠١٠). **الإشراف التربوي والتوجيه الفني**. مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة.

٣٠- عامود, محمد السيد (٢٠٢٢) . التخطيط الاستراتيجي لسياسات التعليم بمصر رؤية مستقبلية, جمعية الثقافة من أجل التنمية . **مجلة الثقافة والتنمية**, العدد ١٧٣, القاهرة .

٣١- عبد الحميد، سناء أحمد فرج (٢٠١٩). دراسة إحصائية لأسباب التسرب من التعليم الأساسي. **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، العدد الأول , كلية التجارة، جامعة عين شمس.

٣٢- عبد المعطي، عصام حسين محمد (٢٠٢٣). التخطيط التشاركي بين المؤسسات الحكومية والأهلية لتطوير خدمات المحليات بالمجتمعات الحضرية. **رسالة دكتوراه**، قسم التخطيط الاجتماعي، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة أسيوط.

٣٣- العبيدي، محمد (٢٠٠٤). **سيكولوجية الإدارة التنظيمية والمدرسية وآفاق التطوير العام**. دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.

٣٤- عتلم، موسى فتحي موسى (٢٠١٩). التحليل الجغرافي لبعض مشكلات التعليم الابتدائي في مصر وآفاق تنميته. **مجلة البحوث الجغرافية والكاتوجرافية**، العدد ٢٧، مركز البحوث الجغرافية والكارتوجرافية.

٣٥- عثمان, عثمان أحمد (٢٠٢٥). دور السياسة النقدية في تحقيق التنمية المستدامة, رؤية مصر ٢٠٣٠. **مجلة مصر المعاصرة** , العدد ٥٥٧, مجلد ١١٦, الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي و الإحصاء والتشريع.

٣٦- العجمي، محمد حسين (٢٠٠٧). **المشاركة المجتمعية والإدارة الذاتية للمدرسة.** المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة.

٣٧- علي، عبير أحمد محمد (٢٠١٩). تفعيل دور المشاركة المجتمعية في إدارة الأنشطة اللاصفية بمدارس التعليم الأساسي في محافظه الفيوم. **رسالة دكتوراه،** كلية التربية، جامعة حلوان.

٣٨- عمرو، سعيد إسماعيل (٢٠٠٧). **آفاق تربوية متجددة في التربية والتحول الديمقراطي، دراسة تحليلية للتربية النقدية عند "هيروجيرو"**. الدار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر، القاهرة.

٣٩- عوض، توفيق عوض، نخلة، ناجي شنوده (٢٠٠٥). **أدوار مؤسسات المجتمع المدني في دعم العملية التعليمية.** المركز القومي للبحوث التربوية، القاهرة.

٤٠- عيد، عادل عزت (٢٠٠٥). التخطيط لمواجهة مشكلات تسرب تلاميذ الحلقة الأولى من التعليم الأساسي. **مجلة كلية التربية،** جامعة طنطا.

٤١- غنيم، عزة عبد المنعم محمد (٢٠٠٢). المشاركة المجتمعية في التعليم الأساسي بمصر، بين الواقع والمأمول، دراسة تحليلية. **مجلة كلية التربية**،العدد١٣٢, المجلد٣٣,كلية التربية , جامعة بنها.

٤٢- غنيمة، محد متولي (٢٠٠٥). **التخطيط التربوي.** دار المسيرة، عمان.

٤٣- القاسمية, منى مبارك صالح (٢٠٢٤) . التخطيط الاستراتيجي للتنمية المستدامة في مجال التعليم . **مجلة كلية التربية** , العدد ٤ , المجلد ٩٠ , كلية التربية , جامعة طنطا.

٤٤- القرشي, أحمد محسن مصطفى (٢٠٢٤) . منهجية التخطيط الاستراتيجي للجامعات , دراسة نظرية . **دراسات تربوية واجتماعية**, العدد الأول ,المجلد ٣٠, كلية التربية , جامعة حلوان.

٤٥- قمر الدين، عبد العظيم عثمان وآخرون (٢٠١٢). تقويم منهج مرحلة التعليم الأساسي. **المركز القومي للمناهج والبحث التربوي**، العدد ٢٥، المجلد١٣, القاهرة.

٤٦- محمد، أحمد محمود عبد الحميد (٢٠٢٠). تفعيل دور المشاركة المجتمعية في صنع القرارات التعليمية بمدارس التعليم الأساسي في مصر، تصور مقترح. **رسالة ماجستير**، كلية البنات، جامعة عين شمس.

٤٧- محمد، عمرو فاخر (٢٠٢٢). مشكلات التسرب الدراسي الناتجة عن صعوبات التعلم. **مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية**،العدد ١٨, كلية التربية, جامعة الفيوم.

٤٨- محمد، فوزية محمد (٢٠١٧). منهج مرحلة التعليم الأساسي، الواقع والمأمول. **مجلة العلوم الإنسانية والعلمية والاجتماعية**، العدد٣, كلية الآداب والعلوم، قصر الأخيار، جامعة المرقب.

٤٩- محمد، محمد النصر حسن وآخرون (٢٠١٧). أبعاد المشاركة المجتمعية في التعليم. **مجلة العلوم التربوية**، العدد ٣٣، كلية التربية، قنا، جامعة جنوب الوادي.

٥٠- محمود، محمود محمد، ناجي، أحمد عبد الفتاح (٢٠٠٨). **التنمية في ظل عالم متغير**. دار السحاب للنشر والتوزيع.

٥١- مدكور، على أحمد (٢٠١٧). **التربية وثقافة التكنولوجية**. دار الفكر العربي، القاهرة.

٥٢- منصور، نعمة أحمد محمد (٢٠١٦). فعالية المشاركة المجتمعية في مدارس التعليم الأساسي لتحقيق الجودة الشاملة. **رسالة ماجستير**، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

٥٣- مهنا، عبير عبد القادر أحمد (٢٠١٤). تصور مقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية في مدارس وكالة الغوث الدولية في محافظات غزة في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة. **رسالة ماجستير** , الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

٥٤- وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الإداري (٢٠١٤). **رؤية مصر ٢٠٣٠م.** المطابع الأميرية، القاهرة.

٥٥- وزارة التربية والتعليم (٢٠٠٥). **برنامج تحسين التعليم، مشروع المدرسة الفعالة،** ورشة عمل في الفترة من ١٣-١٥ فبراير ٢٠٠٥م، القاهرة.

٥٦- وزارة التربية والتعليم (٢٠٠٩). **المؤشرات القومية للتعليم في مصر.** الدليل الفني.

٥٧- وزارة التربية والتعليم (٢٠١٧). **وثيقة الأنشطة البيئية والسكانية والصحية , نحو تحقيق تنمية مستدامة** , الإدارة العامة للتربية البيئية والسكانية والصحية , قطاع التعليم العام , القاهرة.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

58- Aziabah, M. (2008). Improve community participation in management of basic education, the case of Kasena-Nankana, College of architecture and planning.

59- Bray, (2001). Cimmunity partenrships in education, dimensions, variations, and implications, The matic study for the world education.

60- Cronin, K. (2008). Trans disciplinary research and sustainability overview, report, prepared of the ministry of research, science and technology, (MORST).

61- Dash, B.N. (2004). Education and society New Delhi: Dominan.

62- Dessler, G. (2004). Management leading people organization in 21st century, The Chiness university of Hong Kong, department of Mangement, New Jersey.

63- Ellis, d. (2000). Improving student success through school family, and community partnerships.

64- Hogan, R. (2000). Shared decision. Making principals facilitative leadership and teacher sense of efficiency.

65- IFRC (2021). Community Engagement and Accountability (CEA), February 24, 2023.

66- INEE Annual Report (2010). Promoting access to quality, Safe and relevant education for all persons affected by crisis, retrieved in June 2017.

67- Joseph, D. (2005). Issues of basic Education in developing countries, Explore policy options to improve education, center for educational research and training, university of Malawi.

68- Rose, P. (2003). Communities, gender and education: Evidence from sub-saharan Africa; Background paper of UNESCO 2003 global monitoring report. Easr Sussex England: university of Sussex, Center for International Education.

69- Sullivan-Owomoyela, J. & Brannely, L. (2009). Promoting participation. Community contributions to education in conflict settings, Paris, France: IIEP / UNESCO and CFBT.

70- UNESCO, D. (2001). Community participation and social mobilization in basic education. AGAMI the printing and